



Almounadil-a  
جريدة المناضل-ة

# المناضل-ة



جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 12 يونيو 2026

## اليسار والانتخابات: موقفنا

- لنسدد حيث يجب ( تفاعل مع الرفيق التيتي الحبيب)
- لماذا برلمان مكون من عشرات منيب والعسكري والعزيز خطوة إلى الأمام؟
- من الانتخابات إلى إعادة بناء القوة الاجتماعية: في أفق اليسار المغربي بعد 2026
- هل يستقيم الحديث عن موقف ماركسي لينيني حول الانتخابات؟
- رؤية ماركسية للفساد الفساد آلية هيكلية خاصة بطور الرأسمالية الراهن
- فئة عمال المقالع بالمغرب: ظروف عمل قاتلة وحوادث شغل كثيرة...
- الصراع الطبقي اليوم: التشظي وأزمة الشكل السياسي
- مكسيكو: افتتاح كأس العالم 2026 وسط موجة رفض وتقاطع الحركات الاحتجاجية
- الحق النقابي في المغرب في عهد الحماية (1912-1956)
- كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو (طبعة 12)
- لماذا اعتبار الحاضنة الشعبية مدخلا رئيسيا لتقييم «المقاومة الإسلامية»؟





# اليسار والانتخابات: موقفنا



سينشغل قسم من الرأي العام، ومنه مناظلو- ات الطبقة العاملة والحركات الشعبية، بموضوع الانتخابات طيلة الأشهر الثلاثة المقبلة. ليس فقط بسبب تركيز الدولة على هذا الأمر، وجعله محورا للحياة السياسية، بل كذلك لأن لدى قسم من الجماهير الشعبية اطلاع إلى إيصال صوت معاناتها إلى المؤسسات، وربما التأثير ولو في أمد أبعد على القرار السياسي. وكذلك لأن معظم اليسار يتوق إلى تحسين مكانته في المؤسسات ضمن منظوره للتغيير.

الحكم من جهة، ومن جهة أخرى مرر بحكومة الواجهة تلك العديد من السياسات المعادية للجماهير الشعبية. وكان الخسارة السياسية الكبيرة ما لحق مصداقية اليسار وراية الاشتراكية من فقد كبير للاعتبار. فبحكم مكانة حزب الاتحاد الاشتراكي، ورصيده السياسي المستغل لعقود من مقاومة الاستبداد وما كلفت من تضحيات، كان تورطه في مسخ "التناوب" ضربة قاصمة لليسار. وترك انهيار هذا الحزب فراغا في اليسار لم تشغله القوى اليسارية التي تشاطره استراتيجية "النضال الديمقراطي"، ولا استفادت منه قوى اليسار الجذري لبناء قوة يسارية كفاحية بديلة.

اليوم توجد قوى اليسار في حالة من الضعف غير مسبوقة، ومصداقيته لدى الجماهير الشعبية منخفضة رغم ما حل بحزب العدالة والتنمية الرجعي من فقد للاعتبار، والاستياء الشعبي العريض من سائر الأحزاب صنيعا النظام. أما أقصى اليسار فوضعه أيضا باعث على الأسى، بعد عقود من إمكانات عمل جماهيري مفتوحة، وديناميات نضالية عمالية وشعبية عديدة لم تُصَب في تقويته.

هذه الحالة المنذرة بأسوأ منها موجب قوي لاستثمار الانتخابات من أجل أوسع تواصل مع الجماهير العمالية والشعبية، ومن أجل أكبر وجود ممكن في المؤسسات لجعلها حلبة لعمل سياسي ديمقراطي واشتراكي، يكون إحدى سبل التوعية والتنظيم وإسناد النضالات. الحالة المثلى هي أن يتمكن اليسار العمالي، الموزع بين قواعد اليسار الإصلاحي وبين حزب النهج الديمقراطي العمالي وسائر مجموعات اليسار الجذري، من دخول الانتخابات بمرشحين براية الطبقة العاملة، وفق التقاليد الماركسية. لكن جلي أن هذا الإمكان غير قائم حاليا، تلغيه موانع ذاتية (موقف المقاطعة في الظروف الراهنة) وأخرى موضوعية (عدم تشكل شريحة عمالية واعية للحاجة إلى استقلال سياسي).

والحالة هذه، يتمثل الموقف المطابق لمصلحة بناء أدوات نضال الطبقة العاملة من أجل تحررها، في مساندة قوى اليسار المشاركة في الانتخابات رافعة لواء مناهضة السياسات النيوليبرالية، والاستبداد السياسي، ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. وبالنظر لأوجه قصور عديدة (طالما أبرزتها صفحات المناضل-ة ولا يتسع لها المجال هنا)، والناجمة عما ورثه اليسار من ميول ليبرالية (= ناقصة النزعة الديمقراطية) وأخرى قائمة على "التعاون الطبقي" عوض النضال الطبقي، ووزن الجناح غير الاشتراكي داخل هذا اليسار، أي التوافق إلى رأسمالية تساوي الفرص بين الرساميل ليس إلا، بالنظر لهذا كله لا يمكن لمساندة من موقع عمالي جذري سوى أن تكون نقدية.

المساندة النقدية هي العمل بقاعدة: السير على حدة، والضرب معا. أي كلنا ضد الاستبداد وصنائه السياسية، بمنظور معارض للسياسات الجارية، لكن مصلحة الطبقة العاملة ليست هي مصلحة أنصار رأسمالية تساوي فرص الرساميل.

ومن جهة أخرى تمثل الانتخابات لحظة سياسية تحظى باهتمام مناظلي- ات الطبقة العاملة الجذريين- ات، أي الذين يعتبرون أن الطريق إلى التغيير يمر عبر الشارع وليس من المؤسسات، وأن الانشغال بالانتخاب إلى المؤسسات إنما يحكمه منطق تعزيز النضال العمالي والشعبي خارجها.

تأتي انتخابات سبتمبر 2026 وقد استكمل اشتغال الآلية السياسية المسماة "مسلسلا ديمقراطيا" نصف قرن. هذا بعد العقدين الأولين التاليين للاستقلال الشكلي، المطبوعين بعدم استقرار المؤسسات المنتخبة بفعل الصراع بين القصر والحركة الوطنية (مقاطعة الدساتير، والانتخابات، حالة الاستثناء...). نصف قرن راكمت فيها الدولة خبرة كبيرة في صنع المؤسسات بالتحكم في نتائج الانتخابات، سواء بما سنت للعملية من قوانين، أو ما صنعت من هيئات سياسية تسند إليها الأدوار حسب الحاجة، وكذلك خبرة تكيف أحزاب المعارضة ذاتها لخدمة مصلحة الرأسماليين (حكومة ما سمي زورا بالتناوب، إشراك في حكومات واجهة أخرى...).

مناظلو- ات الطبقة العاملة والحركات الشعبية الواعون- ات ليس لديهم- هن أي وهم بشأن إمكان تغيير ظروف الحياة باستعمال مؤسسات الدولة. الدولة حتى الديمقراطية تظل في خدمة الرأسماليين طالما بقيت ملكية أداة الإنتاج حكرا عليهم. هذا في أرقى الديمقراطيات فما بالك بهذه الديكتاتوريات المزوقة بالصبغة الديمقراطية الزائفة مثل النظام المغربي.

أقصى ما يمكن أن يحققه النضال داخل المؤسسات، بشرط استناده على نضال خارجها، هو إصلاحات، أي تحسينات في وضع الاستغلال والقهر، مثلما لا يحقق النضال النقابي تحررا من عبودية العمل المأجور وإنما تحسينات في ظروف الاستغلال. لكن هذه الإصلاحات، بالنضال الانتخابي أو النقابي، لها قيمة تدريبية وتربوية، فهي تحسن شروط النضال وتنمي الوعي وإرادة النضال والمقدرة عليه. وفي خضم هذا النضال يمكن التحرر من أوهام الإصلاح ذاتها في ظل النظام. النضال من أجل الإصلاحات يسهم في تنظيم الشغيلة وسائر الكادحين- ات، واكتسابهم- هن خبرات كفاحية، وثقة متنامية في قوتهم- هن الجماعية. فقط بالتجربة النضالية يمكن أن تنفض الجماهير الأوهام الإصلاحية، فهي لا تتعلم بالدعاوة. وهذا ما يجعل أنصار التغيير الشامل والعميق يناضلون من أجل الإصلاحات.

اليسار المغربي، بمكوناته الجذرية والإصلاحية، له تجربة انتخابية، وتجربة عمل في المؤسسات "الديمقراطية" مديدة. اليسار الذي اكتسب وزنا جماهيريا نسبيا، واكتسب مقدرة تأثير أكبر في الواقع النضالي وفي الحياة السياسية، كان اصلاحيًا. بنى تجربته باستراتيجية "النضال الديمقراطي" مع انطلاق عملية النظام المسماة "مسلسلا ديمقراطيا"، أفضت في ممت سنوات 1990 إلى المسخ المسمى "حكومة تناوب". مسخ من وجهة نظر ديمقراطية، لكنه كان نجاحا كبيرا للنظام الذي أمن استقرار فترة انتقال



# لنسدّد حيث يجب ( تفاعل مع الرفيق التيتي الحبيب )

بقلم: سعيد الريشة. 5 يونيو، 2026

رائع جدا أن يكون المرء على صواب، ولكن الأورع أن يعتقد الناس ويؤمنوا أنه على صواب. ما يصدّق على الأفراد يصدّق أيضا على المنظمات والأحزاب. أن يقوم تكتيك واستراتيجية حزب يساري جذري على نظرية ثورية أمر مهم جدا، لكن الأهم هو أن تعتقد الجماهير وتؤمن بتلك النظرية، والا سيظل الحزب مجرد حلقة معزولة عن الجماهير، ولن يتمكن من تحقيق ما أصرت عليه روزا لوكسمبورغ: "انتقال الأفكار من الدماغ إلى العضلات".

في المقال السابق، أوردت سيناريوهين اثنين: الأول- في حالة قام النهج الديمقراطي بمراجعة موقفه من الانتخابات وتبنى موقف المشاركة بدل المقاطعة. آنذاك، كما ورد في المقال السابق، سيكون برلمان مكون من عشرات من جمال براراج ومنيب والعسري والعزیز عبد السلام، أفضل بكثير من برلمان ممثلين بخدام الوضعية، وسيتمتع لمنتخب النهج الديمقراطي العمالي إمكان استعمال مؤسسة البرلمان، كما قال لينين: "لـ"النضال من على منبر البرلمان أمر لا بد منه لحزب البروليتاريا الثورية، وذلك بالضبط لأغراض تربية الفئات المتأخرة من طبقته هو، وبالضبط لأغراض إيقاظ وتنوير جماهير القرويين الملبدة والمظلومة والجاهلة".

الثاني- في حالة استمرار رفاق النهج في تبني موقف المقاطعة، فإن التحالف السياسي مع حزبي الاشتراكي الموحد والفيدرالية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار اللحظة السياسية الراهنة، التي تتميز بشكل "دقيق" بالانتخابات التشريعية في سبتمبر 2026، واقتراح المقال حملة سياسية تحت شعار "كل السلطة للمنتخبين- ات". فالنهج الديمقراطي يبرر مقاطعته للانتخابات- ضمن مبررات أخرى- أن المؤسسات لا صلاحية فعلية لها، كما يتشكى الحزبان (الموحد والفيدرالية) من طغيان صلاحيات المعيّن على صلاحيات المنتخب، وسيستفيد كلا الطرفين: يتاح للنهج إمكان مخاطبة أوساط أكثر اتساعا معية أطراف يسارية أخرى، وسيتمكن الاشتراكي الموحد من تعزيز إمكانات فوزه الانتخابي، وسيكون بذلك برلمان مكون من عشرة أو عشرين أو حتى عشرات من منيب والعسري والعزیز أفضل بكثير من برلمان مكون حصرا من خدام الاستبداد الصريحين.

اقتراح الحملة السياسية ("كل السلطة للمنتخبين- ات") كان وراءها هدفاً: الأول، وهو ثانوي، ألا يكون التحالف مع النهج مجرد مطية لتحقيق أهداف سياسية ليسار ليبرالي/ إصلاحية يمثلها الموحد والفيدرالية؛ والثاني، وهو الأهم والجوهري، وهو أن هذه الحملة السياسية ("كل السلطة للمنتخبين- ات")، سيكون لها تأثير سياسي كبير على الشعب، وهذا ما سيستجيب فعلا "تحويل المحطة الانتخابية المقبلة إلى معركة سياسية واعية"، كما ورد في بلاغ الموحد والفيدرالية.

لا يتناقض السيناريوهان أبداً، فهدفهما واحد: إتاحة استعمال البرلمان منبرا للتحريض. إن تحقق السيناريو الأول (مراجعة النهج لموقفه) فسيمكن تجسيد هذا حاليا؛ وإن تحقق مطلب لسيناريو الثاني ("كل السلطة للمنتخبين- ات")، فسيمكن للنهج المشاركة لأن أحد مبررات المقاطعة سيكون قد انتفى آنذاك.

إن الهمم الأساسي وراء هذين الاقتراحين هو وحدة فعل اليسار، المهم أن يتوحد ويقوم بحملات سياسية في اتجاه الشعب؛ سواء من أجل المشاركة في الانتخابات (السيناريو الأول)، أو من أجل حملة سياسية (السيناريو الثاني). وعندما يظهر اليسار موحداً أمام الشعب، فإن ذلك خطوة تاريخية جبارة، وأعظم من مائة انتصار في مائة سجل سياسي وفكري حول الموقف من الانتخابات، ولا يمكن للييسار أن يصل إلى هذه النتيجة إلى من خلال ما وصفه غرامشي بـ: "أن يعرف كيف يفهم المراحل المختلفة، والأحداث والوقائع المختلفة، والظواهر المتعددة للتوصل إلى الوحدة من خلال التباين المتعدد".

## الموضوعي والذاتي

إن الموضوعي أهم بدرجة لا تقاس عند الماركسيين- ات مقارنة بالذاتي، دون إغفال أهمية هذا الأخير، وما سُميت الماركسية "مادية تاريخية" إلا لأنها ألفت أرضا كل الفلسفات الذاتية، التي تعتقد أن التغيير إنما يأتي بعمل النخب وحدها.

إن الشعارات الحزبية والتكتيكات الحزبية عوامل أقل ثباتا، مقارنة بالعوامل التاريخية الأشد ديمومة وأهمية: البنية الاجتماعية للأمم، علاقات القوى الطبقية، واتجاهات التطور القائمة بالفعل. وهذا هو ميدان التحدي الفعلي والحقيقي أمام اليسار المغربي (خصوصا الجذري منه)، أي كيف يتحول إلى قوة فاعلة (ذاتية) في الوقائع الموضوعية المذكورة (البنية الاجتماعية وعلاقات القوى الطبقية واتجاهات التطور القائمة بالفعل). إذا لم تكن السجلات السياسية والفكرية تخدم هذا الهدف، وتوجه فقط نحو تسجيل نقاط ضد طرف من أطراف اليسار، فإننا نسعد إنتاج نفس الواقع: "مجرد أتباع وشيع وحركات عملية غير ناجحة".

إن العدو واضح: الرأسمالية وخدامها السياسي (الاستبداد)؛ فلنسدّد حيث يجب، حسب العبارة المفضّلة لدى الرفيق التيتي، والتي اتفق معها كليا. وإنها لدعوة رفاقية صادقة للتعاون اليساري- اليساري، مستندة إلى "برهنة دقيقة" لوضع البلد ووضع اليسار، وليست مجرد دعوة برغماتية لحظية.

أن يؤثر فيه، وقد استعملت هنا كلمات لينين. لا يمكن ليسار أن يحظى بثقة شعب سمته الأساسية ("الدقيقة" بكلمات الرفيق التيتي) هي اللامبالاة السياسية. فالنضال من أجل مطالب اقتصادية واجتماعية ليس بعد سياسة. السياسة هي أحد وجهين: النضال المباشر والأني من أجل السلطة السياسية، وهذا يجري فقط في لحظات الصعود الثوري؛ أما الوجه الثاني، فهو الذي يطغى في لحظات الجزر الثوري، ويسمى بـ"الطرق المتعرجة"، ويتضمن استعمال كل أوجه العمل الشرعي (ضمنها الانتخابات)، أي كما قال لينين بالضبط: "وما دتم عاجزين عن حل البرلمان البرجوازي وسائر أنواع المؤسسات الرجعية، أيا كانت، لا بد لكم أن تعملوا في داخلها، بالضبط لأنه لا يزال هناك عمال ممن خدعهم القسوس وتبلدوا في بيئة الأرياف النائية، وإلا فقد تصبحون مجرد مهذارين".

إن الامتناع الشعبي عن الانتخابات، تعبير عن سلبية سياسية وليس فعلا سياسيا مباشرا. إنه نوع من الاستسلام الانهزامي أمام الاستبداد، ولن يغيّر من هذا الواقع عبارات قوية في بيانات أحزاب تدعو إلى المقاطعة، وتبرهن بدقة بأن نسبة المقاطعة الشعبية تلك، دليل على صحة موقف المقاطعة.

ما موقف العامل والعمالة المغربية من القضايا الكبرى بالبلد؟ إنه- باستعارة تعبير إنجلز- نفس موقف البرجوازية وممثلها السياسي الفلكية. لماذا؟ بالتعبير



الدقيق لإنجلز: "هنا لا وجود لحزب عمال". وفي المغرب: هناك يسار، ولكنه يسار ضعيف جدا، مشتت جدا، عصبوي جدا، يعطي الأولوية لما يفترق على حساب ما يجمع. ولا استنتني نفسي من هذه النقطة، التي يجب أن نتعاون من أجل تجاوزها.

إيقاظ الشعب ليهتم بأمور السياسة مهمة صعبة، صعبة جدا، مقارنة بإعلان أن ما يقوم به من استنكاف وامتناع عن المشاركة في الانتخابات هو عين السياسة. وفي هذا يمكن أن يتعاون اليسار، الجذري منه والإصلاحية. السجلات السياسية والفكرية رغم أهميتها بالنسبة لمناضلي- ات اليسار، إذ توضح الخطوط والفروق السياسية وتهيئ أرضية صلبة لوحدة الفعل بدل التحالفات الهشة والظرفية والبرغماتية، إلا أنها- في السجلات- لا يمكن أن توقظ الشعب من اللامبالاة السياسية؛ وهنا اقتبس فقرة مقبّرة جدا من رسالة فرديناند لاسال إلى كارل ماركس: "أنت على حق تماما في القول إنه لا يمكن التغلب على اللامبالاة الحالية بالوسائل النظرية... إن الإطاحة النظرية باللامبالاة السياسية أنتجت أتباعا أو شيعا أو حركات عملية غير ناجحة، لكنها لم تنتج حتى الآن حركة حقيقية أو حركة عقول جماعية عامة. لقد انجذبت الجماهير إلى الحركة الحالية، لا عمليا فحسب، بل فكريا أيضا، بقوة دفع الأحداث الفعلية الحقيقية وحدها". إنه توصيف دقيق ("برهنة دقيقة") لوضع اليسار بالمغرب حاليا: "أتباع أو شيع أو حركات عملية غير ناجحة"، كما أنه استنتاج سياسي دقيق: لن يتمكن اليسار من جذب الحركة الحالية إلا بـ"قوة دفع الأحداث الفعلية الحقيقية وحدها"، لا بالانتصارات السجالية.

## كيف يتعاون اليسار في الانتخابات؟

استنتاج غير منطقي من مقدمة منطقية.

إن "أزمة الذات"، أي أزمة اليسار الجذري في المغرب تتلخص إلى درجة كبيرة، وليس حصرا، في عزليته عن الطبقات الشعبية القادرة وحدها على التغيير. أين يظهر هذا، إذا أردنا "برهنة دقيقة"، حسب تعبير الرفيق التيتي؟ إنها في النتائج الانتخابية لجزء من اليسار المغربي، أي اليسار الليبرالي/ الإصلاحية (الاشتراكي الموحد والفيدرالية)، ولكن بشكل وازن جدا في عدم قدرة اليسار أن يكون مؤثرا في النضالات الاجتماعية والشعبية والعمالية، بما يضمن انتصارها. وقد سبق وكتبت مقالا حول الموضوع بعنوان "لماذا لا يؤثر اليسار في خراك جبل- زد وفي سواه من حركات النضال الشعبي؟".

إلى جانب القمع والتضييق، فإن أحد أهم أسباب عدم تأثير اليسار في النضال الاجتماعي (العمالي والشعبي) هو تشتته وعصبويته وحلقيته، وإيثاره أحيانا كثيرا الحصول على انتصارات سجالية على بعضه البعض أكثر من إيجاد أرضية للتلاقي النضالي. لهذا أصرت في المقال السابق على: "كل إعلاء لشأن خلافات مذهبية وأيديولوجية، وأيضا خلافات حول أمور لحظية سياسية (مثل المشاركة أو مقاطعة الانتخابات)، من أجل تبرير الشقاق السياسي المزمع في صفوف "اليسار"، ومحاربة أي وحدة فعله، إنما يعبر عن عصبوية مقبّرة، وتقديس للحلقة وللصالح الحزبية

في اللحظة السياسية الحالية أصغر تقدّم تُحرزه وحدة فعل اليسار أهم مائة مرة من مائة انتصار في مائة سجل نظري وفكري. لهذا لا أقبل دعوة الرفيق التيتي "الصريحة والمباشرة لرفع تحدي خوض المناظرة السياسية والفكرية حول موقف مقاطعة الانتخابات بالمغرب كموقف ماركسي"، ليس لأنني لا اعتقد في "صواب موقفنا ماركسيا من الانتخابات"، بل لسببين اثنين:

الأول، سبب ثانوي، وهو أن أكثر من عقدين من المساجلات السياسية والفكرية لم تؤد إلى تغيير موقف رفاقنا في النهج الديمقراطي العمالي من الانتخابات، وكما قال الرفيق التيتي نفسه: "سبق لي مناقشة أطروحاتهم في مناسبات سابقة".

أكثر من عقدين من السجال، لا نحن تمكنا من إقناع رفاقنا في النهج بصواب موقفنا من الانتخابات، ولا هم تمكنوا من إقناعنا بصواب موقفهم، وهذه مسألة بسيطة، فالتكتيك الماركسي في أي مسألة (الانتخابات في حالتنا هذه) ليست مسألة مدرسية تحل بالسجلات النظرية والسياسية وحدها، ولكن بقوة الواقع وامتحان المواقف أمام الجماهير. فلا أنصار- ات جريدة المناضل-ة لهم- هن من القوة السياسية والانفراس الجماهيري ما يتيح البرهنة عمليا على سداد موقفها السياسي من الانتخابات، عبر تقديم مثال حي على مشاركة عمالية في مؤسسات البرجوازية واستعمالها كما شرح لينين أكثر من مرة: "على الاشتراكيين المناضلين لتحرير الكادحين من الاستغلال، أن يستفيدوا من البرلمانات البرجوازية كمبر، كقاعدة من قواعد الدعاية والتحريض والتنظيم، طالما كان نظامنا محدودا في إطار النظام البرجوازي، ولا مقاطعة رفاق النهج الديمقراطي للانتخابات استطاعت أن تحقق المأمول منها حسبهم.

لذلك فإن الاستمرار في مساجلة سياسية وفكرية أخرى لن تزيد شيئا عن ركام السجلات السابقة، التي يمكن للقارئ-ة أن يجدها في موقع المناضل-ة وموقع النهج الديمقراطي. ولن تتمكن عبر جرد مئات الاستشهادات من الماركسيين- ات بضرورة استعمال البرلمانات البرجوازية، من إقناع الرفيق التيتي بصواب موقفنا من الانتخابات وعدم صواب موقفه، تماما كما لن يتمكن الرفيق التيتي من إقناع الرفيق حسن أحرآت بان عقد اللقاءات والتنسيقات الميدانية واللحظية (وهي كلها أسماء مختلفة للتحالف السياسي) مع قوى يسارية غير جذرية (الاشتراكي الموحد والفيدرالية) جزء من التكتيك الماركسي الصائب.

ثانيا، سبب جوهري، فلو استجبت إلى تحدي الرفيق التيتي للمناظرة السياسية والفكرية، لناقضت جوهر ما جاء في المقال المعني: "ليس هناك حاليا، ما يبرر عدم وحدة فعل "اليسار"، سياسيا ونضاليا. فالخلافات التاريخية الموروثة عن قرن مضى، فضلا عن الاختلافات حول تدبير اللحظة السياسية (المشاركة في الانتخابات، الموقف من الصحراء)، كلها أمور يمكن تدبيرها بنقاش ديمقراطي داخل إطار أوسع يجمع هذا "اليسار"، وقد يكون هذا الإطار تحالفا أو جبهة، أو حتى التجمع في حزب يساري كبير يضمن حرية تشكيل التيارات التكتيكية السياسية، وسيكون هذا خطوة تاريخية جبارة". وفي هذا الصدد اتفق تماما مع ملاحظة الرفيق محمد السفيروي (تدوينة مؤرخة بـ 30 ماي 2026): "كل حديث عن تقارب بين مكونات اليسار المغربي يعبع نسبة من الأمل لدى كل من اقتنع أن حالة التشتت هاته ليست قدرًا لا يمكن تجاوزه. وبما أن الرغبة وحدها لا تكفي، فإن النجاح في بناء فعل وحدوي يقتضي قبل كل شيء حسن اختيار المداخل والموضوعات التي توسع مساحة الاتفاق بدل إعادة إنتاج نقاط الانقسام".

لكن الرفيق التيتي اختار عن وعي التركيز على ما يكرس تشتت اليسار وأغفل ما يعزز وحدة فعله، بقوله: "لن انخرط في مناقشة الفكرة العامة كما وردت لأنها لحد الساعة لا تتركز على أية برهنة دقيقة. أرغب في فتح نقاش دقيق حول الموقف الماركسي اللينيني من الانتخابات بالمغرب وفي حلثها المقبلة لشهر شتبر 2026". وبنفس الروحية فإنني لن "انخرط في فتح نقاش دقيق حول الموقف الماركسي اللينيني من الانتخابات" وأرغب في مناقشة الفكرة العامة للمقال الأول وتبيان أنها تركز على برهنة دقيقة.

## التحدي الأول- وحدة فعل اليسار

اتفق كليا مع ما جاء في المقال الانتقادي الذي نشره موقع "من أجل بديل جذري": "إن أزمة اليسار في المغرب، كما في كثير من البلدان، ليست أزمة برامج أو شعارات، بل "أزمة الذات"، أي أزمة الحزب الثوري القادر على قيادة الطبقة العاملة". لكنني اختلف مع استنتاجاته السياسية حول موقفه من تحالف النهج الديمقراطي العمالي مع حزبي الاشتراكي الموحد والفيدرالية. فذاك

## التحدي الثالث- أن نحظى بثقة الشعب

أكثر المهام تحديا أمام اليسار حاليا هي التحول إلى "حزب يتمتع بثقة كل ما هو شريف في الطبقة المعنية، حزب يتحلى بمعرفة تتبع مزاج الجماهير والقادر على



# من الانتخابات إلى إعادة بناء القوة الاجتماعية: في أفق اليسار المغربي بعد 2026

بقلم؛ سليم نعمان

أعاد التقارب الجاري بين النهج الديمقراطي العمالي والحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار الديمقراطي إلى الواجهة نقاشاً ظل مؤجلاً لسنواتٍ طويلة داخل اليسار المغربي. وتكمن أهمية هذا النقاش في أنه يفتح الباب لتجاوز حدود الاستحقاق الانتخابي المقبل، لي طرح سؤالاً أعمق يتعلق بمستقبل اليسار نفسه: كيف يمكن إعادة بناء قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة للعمال والكادحين والشباب في شروط التراجع الراهنة؟

المنتخبة محدودة التأثير في القضايا الكبرى.

لكن تاريخ الحركة العمالية والثورية يقدم مقارنة مختلفة للسؤال.

فالماركسيون الثوريون لم يربطوا المشاركة الانتخابية بوجود ديمقراطية كاملة أو مؤسسات ذات سيادة فعلية. شارك البلاشفة في انتخابات الدوما القيصري في ظل نظام استبدادي شديد القمع، واستعملوا المنابر المتاحة للوصول إلى الجماهير وتنظيمها ورفع وعيها السياسي.

تكمن أهمية الانتخابات في كونها لحظة سياسية استثنائية يفتح خلالها ملايين الناس على النقاش العمومي. وخلال فترة قصيرة يصبح ممكناً الوصول إلى قطاعات واسعة من الشعب يصعب الوصول إليها في الظروف العادية.

ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى

تراجعت النقابات، وانكمشت الحركة الطلابية، وتفكك كثير من أشكال التنظيم الجماعي التي كانت تشكل مدارس للنضال والتكوين السياسي.

في هذه الظروف تكتسب كل خطوة نحو التعاون والعمل المشترك أهمية خاصة. لكن الوحدة لا يمكن أن تستمر أو تتوسع إذا بقيت مرتبطة فقط بالاستحقاقات الانتخابية. فاستمرارها مرتبط بقدرتها على الارتكاز إلى برنامج نضالي مشترك وإلى تدخل مشترك في القضايا التي تشغل حياة ملايين المغاربة.

## ما جدوى الانتخابات؟

يتكرر هذا السؤال قبل كل استحقاق انتخابي تقريباً. وهو سؤال مفهوم في بلد تتمركز فيه السلطات الحاسمة خارج المؤسسات المنتخبة، وتبقى فيه المجالس

اليسار المغربي: بناء استقلال سياسي وتنظيمي متجذر وسط العمال والكادحين والشباب والنساء.

## الوحدة باعتبارها ضرورة عملية

لا تطرح الوحدة اليوم كقضية عاطفية أو أخلاقية، بل كحاجة سياسية تفرضها موازين القوى القائمة. فالهجوم المتواصل على الحريات الديمقراطية، واستمرار الغلاء، وتفكك الخدمات العمومية، واتساع الهشاشة الاجتماعية، كلها تحديات تتجاوز قدرة أي تنظيم يساري منفرد على مواجهتها.

كما أن التحولات العميقة التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقود الأخيرة أضعفت الأدوات التقليدية التي اعتمدت عليها الحركة العمالية والشعبية تاريخياً.

ينبغي ألا يقتصر الأمر على مجرد ترتيب انتخابي أو تنسيق ظرفي بين تنظيمات متقاربة. فالمسألة المطروحة أوسع من ذلك بكثير. لقد دخل اليسار المغربي منذ عقود دوامة من الضعف التنظيمي والتشتت السياسي وتراجع النفوذ الاجتماعي. وفي المقابل واصلت الطبقات السائدة تعزيز تمركزها الاقتصادي والسياسي والإعلامي، مستفيدة من غياب قوة سياسية جماهيرية منظمة قادرة على التعبير عن مصالح الفئات الشعبية والدفاع عنها.

لهذا يثير أي تقارب بين قوى اليسار أملاً مشروعاً لدى أعداد واسعة من المناضلين والمناضلات. غير أن قيمة هذا التقارب لا تُقاس بعدد التنظيمات المنخرطة فيه ولا بحصيلته الانتخابية المحتملة، وإنما بقدرته على المساهمة في معالجة المعضلة المركزية التي تواجه

فالانتخابات لا تعيد بناء النقابات من تلقاء نفسها، ولا تحيي الحركة الطلابية، ولا تخلق أدوات إعلامية وثقافية جديدة، ولا تنتج تلقائياً أجيالاً جديدة من المناضلين والمناضلات.

المعيار الحقيقي لنجاح أي تجربة انتخابية يتمثل فيما تتركه وراءها من تنظيم وتراكم وخبرات وروابط نضالية.

هل خرج اليسار من المعركة أكثر تجذراً وسط العمال والكادحين؟

هل توسعت شبكاته المحلية؟

هل كسب مناضلين جديداً؟

هل تعززت جسور التعاون بين مختلف مكوناته؟

هذه هي الأسئلة التي تحدد القيمة الفعلية لأي اختراق انتخابي.

## نحو استراتيجية طويلة النفس

إن النقاش الذي فتحه التقارب الجاري داخل اليسار المغربي يكتسب أهميته الحقيقية لأنه يعيد طرح سؤال الاستراتيجية بعد سنوات طويلة من التراجع.

فالقوى الاجتماعية الكبرى لا تُبنى أثناء موسم انتخابي واحد، ولا عبر تحالف عابر، بل عبر تراكم طويل داخل مواقع العمل والدراسة والسكن والنضال اليومي.

لذلك تبدو الحاجة ملحة إلى تصور يجعل من الانتخابات محطة ضمن مشروع أوسع لإعادة بناء القوة الاجتماعية للياسار. مشروع يقوم على التعاون بين مختلف مكونات اليسار المناضل، الإصلاحية منها والجزرية، وعلى الربط بين النضال الديمقراطي والنضال الاجتماعي، وعلى استثمار كل ساحة متاحة من أجل توسيع الوعي والتنظيم والقدرة الجماعية على الفعل.

عند هذه النقطة تكتسب الوحدة معناها الفعلي. وعندها تتحول الانتخابات إلى أداة من أدوات مشروع أكبر: مشروع إعادة بناء حضور شعبي منظم ومستقل، قادر على خوض المعارك الديمقراطية والاجتماعية القادمة من موقع أقوى مما هو عليه اليوم.

ذلك هو الرهان الذي يتجاوز انتخابات 2026 ويمنح للنقاش الدائر حالياً أهميته الاستراتيجية الحقيقية.

من المشروع فتح نقاش عمومي حول مشروعية هذه الديون وكيفية التعامل معها من منظور يخدم مصالح الأغلبية الشعبية لا مصالح المؤسسات المالية والدائنين.

ولا تنفصل هذه المطالب الاجتماعية عن المطالب الديمقراطية. فحرية التنظيم النقابي والسياسي، وحرية التعبير والتظاهر والإضراب، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي الحركات الاجتماعية، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام، تشكل شروطاً ضرورية لكي تتمكن الجماهير من الدفاع عن مصالحها وانتزاع حقوقها.

كما أن أي مشروع يساري معاصر مُطالب بإعطاء مكانة مركزية لقضايا الشباب والنساء، من خلال النضال ضد البطالة والهشاشة والتمييز، ومن أجل المساواة الكاملة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع.

تكمُن أهمية هذه المطالب في أنها تنطلق من الواقع الملموس للجماهير، لكنها تقود في الوقت نفسه إلى طرح أسئلة أعمق تتعلق بمن يملك الثروة ومن يقرر كيفية توزيعها، ومن يحتكر السلطة ومن يملك حق مراقبتها ومحاسبتها.

## «كل السلطة للمنتخبين»

ضمن هذا الأفق يبرز شعار «كل السلطة للمنتخبين» باعتباره نقطة التقاء ديمقراطية يمكن أن تجمع طيفاً واسعاً من القوى اليسارية والديمقراطية.

فالشعار يطرح بصورة مباشرة سؤال مصدر السلطة السياسية. وإذا كان الشعب ينتخب ممثليه فمن الطبيعي أن تكون لهم السلطة الفعلية في التشريع والتنفيذ والقرار السياسي.

كما يفتح هذا الشعار الباب أمام الدفاع عن حق المواطنين في مراقبة ممثليهم ومحاسبتهم وعزلهم، وعن بناء مؤسسات خاضعة فعلاً للإرادة الشعبية.

وتنبع أهمية الشعار أيضاً من كونه يكشف الحدود الفعلية للاستبداد القائم. فكل نقاش جدي حول السلطة الفعلية للمؤسسات المنتخبة يقود بالضرورة إلى طرح مسألة مراكز القرار الحقيقية داخل الدولة والمجتمع.

## ما الذي ينبغي أن يبقى بعد الانتخابات؟

مهما كانت نتائج انتخابات 2026 فإن القضايا الاستراتيجية المطروحة على اليسار المغربي ستظل قائمة.

الانتخابات باعتبارها ساحة من ساحات الصراع السياسي، لا أكثر ولا أقل. فهي لا تمنح السلطة بحد ذاتها، لكنها تتيح فرصاً مهمة للدعاية والتنظيم والتثقيف السياسي وبناء النفوذ وسط الجماهير.

السؤال الحاسم لا يتعلق بالمشاركة أو المقاطعة في حد ذاتهما، بل بالمضمون السياسي الذي تحمله المشاركة وبالأهداف التي تخدمها.

## أي برنامج لتجميع الأغلبية الشعبية؟

إذا كانت الانتخابات تشكل فرصة للوصول إلى الجماهير، فإن السؤال التالي يتعلق بمضمون الخطاب الموجه إليها.

لقد خبرت الجماهير المغربية طويلاً لغة الوعود الانتخابية. لذلك لا يمكن لأي مشروع يساري جدي أن يكتفي بتقديم وعود جديدة. المطلوب هو برنامج نضالي يعبر عن الحاجات الفعلية للطبقات الشعبية ويربطها بالمعارك الضرورية لانتزاعها.

في قلب هذا البرنامج تبرز قضايا الشغل والأجور والخدمات العمومية والحريات الديمقراطية وحقوق النساء والشباب... إلخ.

فالحق في الشغل ينبغي أن يتحول إلى مطلب مركزي، مقروناً بسياسات للتشغيل العمومي، وتقليص ساعات العمل دون المساس بالأجور، وتقاسم العمل المتوفر بين الجميع. كما تطرح الحاجة إلى زيادة عامة في الأجور وربطها بارتفاع الأسعار، بما يحمي القدرة الشرائية للعمال والأجراء وصغار الموظفين.

ويحتل الدفاع عن التعليم العمومي والصحة العمومية والسكن اللائق مكانة أساسية داخل أي برنامج شعبي. فهذه القطاعات تعرضت خلال العقود الماضية لهجوم متواصل تحت مبررات التقشف والخصوصية وتقليص النفقات الاجتماعية.

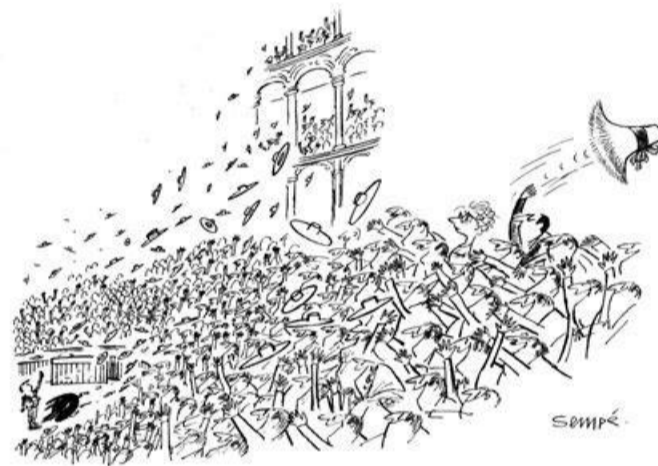
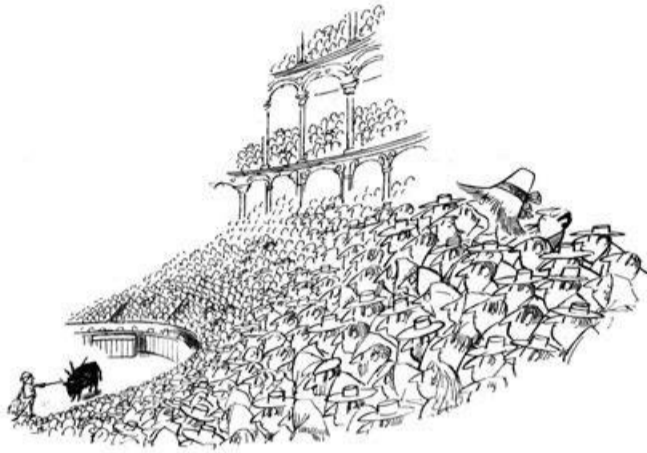
كما يقتضي الدفاع عن المصالح الشعبية وقف الخصخصة، واسترجاع القطاعات والخدمات الحيوية التي جرى تفويتها للرأسمال الخاص، ووضع الثروات والقطاعات الاستراتيجية تحت الملكية العمومية والرقابة الديمقراطية.

وتطرح المديونية العمومية بدورها باعتبارها قضية سياسية واجتماعية مركزية. فخدمة الدين تلتهم جزءاً مهماً من الموارد العمومية وتستخدم باستمرار ذريعة لتبرير التقشف وضرب الخدمات الاجتماعية. لذلك يصبح



# لماذا برلمان مكون من عشرات منيب والعسري والعزير خطوة إلى الأمام؟

بقلم؛ سعيد الريشة



قد يبدو هذا السؤال على لسان يساري جذري غريبا. وهو كذلك في بلد من تقاليده السياسية إيلاء أهمية قصوى للتوصيفات الأيديولوجية والنوع السياسية أكثر من المضمون الفعلي للصراع السياسي والمجري الواقعي للنضال الطبقي، وحيث تشكل الطهارة السياسية لمجموعات يسارية معزولة عن الجماهير بوصلة بدل فهم التعرجات التي يستلزمها النضال من أجل السلطة في بلد يحكمه الاستبداد والحكم الفردي. الوصول إلى السلطة ليس شارعا مستقيما بدون مراحل وسيطة تعرجات ومناورات وتحالفات واتفاقات مع رفقاء طريق (وقد يكونون غير موثوق فيهم في غالب الأحيان)، هذا ما تعلمناه في كل تاريخ الحركة العمالية، وهو ما يشكل بوصلتنا الحقيقية.

في مقال سابق، طرحنا فكرة أن برلمانا مكونا من عشر أو عشرين أو حتى عشرات من أمثال منيب والعسري وعبد السلام العزيز أفضل بكثير من برلمان مليء بالخدام الصريحين للاستبداد، وأملنا طبعاً هو برلمان يتكون أيضا من عشرات جمال براجع، لكن ليس بالأمل وحده تحقق الأمنيات السياسية.

إن فوزا انتخابيا يحققه «تحالف اليسار» واختراقه لمجلس النواب يعد خطوة كبيرة إلى الأمام. لماذا؟

بالضرورة أن تكون تدخلنا نشيطا وفعالا في التاريخ، ولا يمكننا أن نقوم على مجرد تبني مواقف «صحيحة» وانتظار إثبات صحة هذا الموقف، انتظار العملية التاريخية حتى توفر الظروف التي من شأنها أن تقلب الطبقة الحاكمة، وأن تنتزع الاعتراف بالثوريين الحقيقيين من الجماهير وتفتح الباب أمام النظام الاشتراكي». [غرامشي وقضايا المجتمع المدني]، ندوة القاهرة 1990، مركز البحوث العربية، دار كنفان للدراسات والنشر، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى 1991، ص 56-57.

## هزيمة جزئية للاستبداد

قال جورج سوروس يوما إن انتخابات البرازيل لن تحمل إلى سدة الحكومة إلا الشخص الذي يوافق عليه، ولكن الشعب البرازيلي انتخب لولا داسيلفا ومُنِي سوروس بهزيمة منكرة. وعلى غرار ما يدعي الاستبداد أن مداخل الولوج إلى المؤسسات التمثيلية

سياسي عبر شعار «السلطة للمنتخب وليس للمعين»، و«الدولة الاجتماعية»، وأنه سيكون «صوت الكاحين- ات داخل المؤسسات». نحن لسنا هنا إزاء محاكمة نوايا قيادات التحالف، فما يهم هو المضمون الفعلي لبرنامجهما السياسي/ الانتخابي. وما يهم أكثر هو كيف ستنظر الجماهير إلى هذا البرنامج وليس تقييمنا السياسي/ الأيديولوجي لذلك التحالف.

إن برلمانا بفريق نيابي قوي لتحالف اليسار سيكون قناة ناقلة لتطلعات الجماهير وتطلعاته، كما كان الأمر في الماضي مع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. فهذا التحالف كي يستطيع ارتقاء درجات البرلمان يعلن أنه سيكون هناك ممثلا للجماهير الشعبية، وهذه الأخيرة يجب أن تعرف كيف تضغط عليه كي يكون فعلا صوتها في البرلمان، وإذا رفض ذلك فإنها ستدرك فعلا أن إعلاناته لم تكن سوى دعاية انتخابية كاذبة. دورنا هو حفز الشعب كي يقوم بهذا الدور، وليس الوقوف متفرجين حتى يُثبت الواقع صحة ما نقوله عن ذلك التحالف. وكما قال غرامشي: «إن السياسة الثورية يتعين عليها

على الجماهير أن تمر منها، قبل أن يتجذر وعيها السياسي وتتطور خبرتها النضالية، وإن ناعورة الأحزاب الإصلاحية إنما تصب المياه في طاحونة الأحزاب الثورية، إذا أتقنت هذه الأخيرة التكتيك الثوري.

## كسر التقاطب السياسي

منذ عقدين سيطر على الساحة السياسية تقاطب بين يمين ديني (العدالة والتنمية) ويمين نيوليبرالي (تمثله تنويعات حزبية شتى على رأسها الأحرار والأصالة والمعاصرة)، بينما توارت الأحزاب الوارثة للحركة الوطنية البرجوازية (الاستقلال والاتحاد الاشتراكي) والتقدم والاشتراكية وتحولت إلى ملحقات تملأ بها حواشي الائتلافات الحكومية أو معاضاتها. هذان القطبان وحواشيها أحزاب تتفق على مشروع واحد: تطبيق برنامج جلالة الملك؛ أي برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. يُعلن تحالف اليسار أن له برنامج بديل؛

## تغير كبير في مزاج الجماهير

سيكون تصويت كثيف لصالح «تحالف اليسار» دالة سياسية كبيرة على تغير مزاج الجماهير السياسي، فانتقال بندول التصويت من اليمين إلى اليسار الإصلاحي يشكل دوما الدرجة الأولى في سلم ارتقاء الوعي السياسي لهذه الجماهير. وموضوعيا لا يمكن تجاوز هذه الدرجة حتى في لحظات الصعود الثوري. فبحكم هيمنة أحزاب اليسار الإصلاحي على ساحة المعارضة الشرعية والعلنية، وبفعل كون الجماهير عند أو استيقاظ لها على النضال السياسي فإنها تدعم من تجده مهيمنا سياسيا، وفي نفس الوقت من يقف على صعيد الأوهام التي لا تزال عالقة بوعياها السياسي: إمكان إصلاح المجتمع والتقدم جرعة جرعة.

لذلك لا يخاف اليساريون الجذريون من إحراز اليسار الإصلاح هيمنة سياسية وانتصارات انتخابية في هذه المرحلة، فهم يدركون أنها مجرد مرحلة أولى يتوجب



يعولان على صفقة سياسية مع الملكية بدل حفز النضال العمالي والشعبى لإسقاط الاستبداد وإحراز الحرية السياسي وتحقيق حكم الشعب.

لكننا لا ننتقل من توصيفاتنا السياسية وتقييمنا الطبقي وحدهما لتبني التكتيكات تجاه هذين الحزبين. فما دامنا يُعلنان نفسيهما تحالف يسار ويرفعان شعارات الديمقراطية السياسية ومعارضة الملكية التنفيذية والدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية، فليس علينا أن نركن إلى الزاوية حتى يُبت التاريخ ما قاله غرامشي أعلاه: «مجرد تبني مواقف (صحيحة)، وانتظار إثبات صحة هذا الموقف، انتظار العملية التاريخية حتى توفر الظروف التي من شأنها أن تقلب الطبقة الحاكمة، وأن تنتزع الاعتراف بالثوريين الحقيقيين من الجماهير وتفتح الباب أمام النظام الاشتراكي». بل علينا دفع هذين الحزبين لكي يفاضلا فعلا من أجل تحقيق برنامجهما السياسي والاقتصادي، عبر الصراع مع الاستبداد وليس عبر البحث عن التوافق معه. وإن الجماهير لن تصل إلى معرفة الحقيقة الطبقيّة لتحالف اليسار عبر مقالاتنا وكتبنا، وإنما بالتجربة العملية وحدها، وحدها فقط.

عندما فشلت ثورة 1848 في ألمانيا، وجه ماركس وإنجلز رسالة إلى عصبة الشيوعيين، تضمنت تقييما طبقياً له البرجوازيين الصغار الديمقراطيين، ضمنه: «بعيدون عن إرادة قلب المجتمع بأكمله لمصلحة البروليتاريا»، يهدفون إلى تغيير الوضع الاجتماعي بشطل يجعل المجتمع الموجود محتتملاً... إلخ، ولكنهما لم يدعوا إلى الانعزال عن هؤلاء البرجوازيين الصغار الديمقراطيين، بل إلى «إجبارهم على تنفيذ شعاراتهم الجذرية» و«تحويل اقتراحاتهم إلى أقصى الحدود، محولين إياها إلى هجمات مباشرة على الملكية الفردية». هذه هي بوصلتنا في التعامل مع تحالف اليسار.

## دور اليسار الجذري

ما قيل أعلاه كله مرتبط بما يفعله اليسار الجذري. فنحن لا ندعو إلى السير معاً إلى جانب «تحالف اليسار» كي نتمكن من الضرب معاً إلى جانبه، لأننا نثق في النوايا السياسية لقيادات هذا اليسار. ما نثق فيه هو أن تدخل اليسار الجذري في اللحظة السياسية سيُتيح تحقيق انتصارات سياسية على الاستبداد، وأحد أوجه تلك الانتصارات هو اختراق تحالف يساري إصلاحي لمؤسسة من مؤسسات الاستبداد (مجلس النواب)، كي تُتاح الفرصة لهذا التحالف من تجسيد ما يدعو إليه في برامجه الحزبية، ويظهر على حقيقته أمام الجماهير.

لهذا كتبْتُ في مقال سابق: «في هذا المضمار، يُعوّل كثيراً على ما سيقوم به حزب النهج الديمقراطي العمالي، الذي يشكل حالياً القوة اليسارية الجذرية الوحيدة ذات القدرة على الفعل والتأثير، بحكم امتداده الجغرافي وتواجده في منظمات نضال جماهيري، مقارنة بأطراف اليسار الأخرى، التي لا تمثل حالياً سوى حلقات صغيرة جداً، لا وزن لها ولا قدرة على الفعل والتأثير». ولا زلتُ أؤمن بأن بإمكان النهج الديمقراطي أن يكون مساهماً في هذا العمل.

حركات النضال العمالي والشعبى الأخرى؛ فهل ستبني لدعم تحالف يسار يُعلن على رؤوس الأشهاد أنه يسعى لأن يكون صوتها في البرلمان، ويناضل من أجل ديمقراطية سياسية ودولة اجتماعية، أم سيفقون موقف الانتظار كي تلحق هزيمة انتخابية بتحالف اليسار ذلك، يُعلن عدم جدوى أي مشاركة في الانتخابات، وأن «المخزن يكيف ولا يكيف».

## تحالف اليسار: قاعدة أكثر يسارية من قمته

يضم حزبا تحالف اليسار قاعدة شابة وعمالية ونسوية أكثر يسارية وأشد كفاحية من قياداتهما. في النضالات الشعبية والعمالية يكون دور هذه القاعدة ملحوظاً ومشهوداً له، وغالبا ما يكون انخراطها في تلك النضالات خارج أي توجيه حزبي من القيادة، بل وأحيانا ضدها. هذه القاعدة الشابة والعمالية والنسوية هي التي ستكون عماد الحملة الانتخابية لتحالف اليسار، وتلك القاعدة ارتباطات وصلات مع الجماهير الشعبية؛ في أماكن السكن والعمل والدراسة... إلخ. إن حملة انتخابية مشتركة بين اليسار الجذري واليسار الإصلاحي (تحالف اليسار) ستتيح التقاء مباشراً مع تلك القاعدة والتأثير فيها. ولن تكون هذه هي المرة الأولى التي تتمكن فيها قواعد أحزاب إصلاحية من التجذر يساراً وتساهم في خلق حزب عمالي ثوري، ولكن هذا كله منوط بدور اليسار الجذري في هذه الحالة، هل يتدخل سياسياً وبفعالية، أم يركن إلى الزاوية في انتظار هزيمة من يعتبرهم خصومهم السياسيين؛ أي اليسار الإصلاحي، ويفقد بذلك فرصة عظيمة للتواصل مع قاعدته الأكثر يسارية وكفاحية من قمته.

## هل تغير موقفنا من حزبي تحالف اليسار؟

هل يعني تفضيل برلمان من عشر أو عشرين أو حتى عشرات من أمثال منيب والعسري والعزيز عبد السلام، أن موقفنا تغير من حزبي تحالف اليسار (الفيدرالية والاشتراكي الموحد)؟ أبداً. لو قلنا ذلك لكننا محض منافقين سياسيي ومجرد انتهازيين لا يستحقون سوى النبذ. فنحن لا نُضفي فضائل أيديولوجية على حزب لمجرد رغبتنا في التحالف معه، لا يزال الحزبان جزءاً من الحركة السياسية البرجوازية، حزبان على يسار الأحزاب البرجوازية، حزبان معارضان للملكية من موقع الدفاع عن رأسمالية التنافس الشريف ومعارضة لما تسميه الاحتكار و«المخزن الاقتصادي» والريع، لأن كل ذلك حسبهما يعرقل تطور رأسمالية منتجة وقائمة على القانون. لا يزال الحزبان يريان في الملكية التنفيذية عائقاً أمام ما يطلقان عليه «الانتقال الديمقراطي»، ومشروعها هو صفقة سياسية مع هذه الملكية التنفيذية؛ ما يسميانها «تعاقد اجتماعي جديد»، ينقل البلد إلى ملكية برلمانية، حيث الملك يمثل رمز وحدة الأمة (الأمة الرأسمالية طبعاً) بينما يؤول الحكم إلى المؤسسات المنتخبة... كل هذا يجعل من الحزبين ناقصي النزعة الديمقراطية، لأنهما

ضيقة جداً ومحروسة بعناية، كي لا يتسلل إليها من يرى إلى السياسة رؤية أخرى. ولنا في تجارب التاريخ الحديث دلائل على أن قوته المطلقة المفترضة تلك مجرد خرافة، فقد تمكن دوما معارضون للملكية من إحراز اختراقات انتخابية كبيرة، كما كان الحال مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي حصل على 23% من الأصوات في الانتخابات المحلية ماي 1960، وفي الانتخابات التشريعية (1963) ورغم التزوير الفج ودعم حزب الدولة (جبهة الفديك) فقد تمكن حزبا المعارضة (الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) من الحصول مجتمعين على نفس مقاعد حزب النظام.

إن اختراقاً انتخابياً ل«تحالف اليسار» سيُظهر للجماهير رأي العيان أن سيطرة الحكم الفردي على الساحة السياسية، ليست بتلك القوة المطلقة التي يروج لها، وسيفتح ذلك ثغرة تنسل منها شتلات الصراع السياسي ضد الاستبداد.

## فتح الباب لتقوية الحركات الاجتماعية

في أمريكا الجنوبية لم يتمكن اليسار من تحقيق اختراقات انتخابية إلا بفعل الدعم النشط الذي تمحّضه حركات النضال الاجتماعي من أسفل لأحزاب اليسار تلك: حركات معطلين وفلاحين فقراء وبدون أرض وحركات شعوب أصلية، والأهم من ذلك الحركة العمالية (النقابات بالأساس).

إن البرنامج الذي يحمله تحالف اليسار لا يمكن تحقيقه إلا بدعم فعلي من المعنيين به فعلياً: حركات النضال العمالي والشعبى؛ العمال بنقاباتهم، والمعطلين بجمعياتهم، وفقراء القرى بحركاتهم التي تندلع بشكل دوري، النساء بجمعياتهن، والطلاب بنضالاتهم... إلخ.

حتى الفوز بمقاعد داخل البرلمان، إذا أراد تحالف اليسار أن يكون فوزاً مستحقاً فعلاً، وليس ترتيباً سياسياً مع الملكية تتنازل بموجبه عن مقعد أو اثنين لهذا اليسار، فيجب أن يكون هذا الفوز مسنوداً إلى الحركات الاجتماعية القائمة في الميدان، ما سيُتيح فعلاً لنواب تحالف اليسار أن يكونوا فعلاً صوتاً للجماهير الشعبية داخل تلك المؤسسة.

إن نائباً برلمانياً انتخبته الجماهير وحركات النضال وتنظيماته سيكون مضطراً للانصات إلى نبضها ونقل تطلعاتها والدفاع عن مطالبها من على البرلمان، وهذا لن يكون مأمولاً من نائب برلماني انُخب باستعمال المال أو برضى الاستبداد.

سيُتيح برلمان بعشرات النواب من تحالف اليسار للحركات الاجتماعية التطور، لأن هذا يعني أن الجماهير ستكون متأكدة من أن هناك صوتاً سياسياً انتخبته هي يعبر عنها، وليس أحزاباً تُدرك الجماهير أن برامجها الانتخابية مجرد وعود فارغة.

شرط كل هذا هو ما سيقوم به المناضلون والمناضلات داخل النقابات العمالية (وبالأخص هنا الكدش) وداخل

❖ ما قيل أعلاه كله مرتبط بما يفعله اليسار الجذري. فنحن لا ندعو إلى السير معاً إلى جانب «تحالف اليسار» كي نتمكن من الضرب معاً إلى جانبه، لأننا نثق في النوايا السياسية لقيادات هذا اليسار. ما نثق فيه هو أن تدخل اليسار الجذري في اللحظة السياسية سيُتيح تحقيق انتصارات سياسية على الاستبداد، وأحد أوجه تلك الانتصارات هو اختراق تحالف يساري إصلاحي لمؤسسة من مؤسسات الاستبداد (مجلس النواب)، كي تُتاح الفرصة لهذا التحالف من تجسيد ما يدعو إليه في برامجه الحزبية، ويظهر على حقيقته أمام الجماهير. ❖

# هل يستقيم الحديث عن موقف ماركسي لينيني حول الانتخابات؟

بقلم؛ محمد الطيب

5 يونيو، 2026

ستسير الحياة السياسية الرسمية في الأشهر القليلة المقبلة على إيقاع التحضير للانتخابات التشريعية، حيث ستشغل آلية تحديد تركيبة مجلس النواب بنحو يضمن استمرار السياسات المدمرة اجتماعياً. فالأدوات القانونية لتأمين ذلك، من قانون للأحزاب، وقوانين انتخابية وأخرى منظمة للمؤسسة المنتخبة ذاتها، جرى شحذها وملاءمتها لتحقيق المطلوب. يبقى ترتيب توزيع الأدوار بين الأحزاب، سواء صنيعة النظام أو تلك المعبرة عن دينامية فعلية في المجتمع ومنخرطة في "المسلسل الديمقراطي".

الانتخابات لحظة سياسية بامتياز، لأنها تعني جوهر السياسة، أي ممارسة السلطة الطبقية، وهي بذلك تجعل نسبة من الناس أكبر من المعتاد تهتم بالشأن السياسي. يتيح هذا لأنصار تغيير جذري، سياسي واقتصادي-اجتماعي، إمكانات بسط رؤاهم، والتعبئة لتغليب ما يرونه صائباً من موقف سياسي. وقد شغلت مسألة الانتخابات دائماً اليسار المغربي، بمكوناته الإصلاحية والثورية وما بينهما. وبحكم استمرار "المسلسل الديمقراطي" منذ نصف قرن بلا انقطاع (بعكس ما قبل 1976)، تراكت تجربة لدى قوى اليسار (بتنوع المواقف وتعارضها) تتيح النظر بدقة في مختلف المواقف من الانتخابات والمؤسسات المنبثقة عنها، بما يتيح السير قدماً في بناء القوة الجماهيرية، العمالية والشعبية، القادرة على إنجاز التغيير.

إسهاما في بلوغ هذه الغاية، تفتح جريدة المناضل-ة صفحاتها لهذا النقاش. فيما يلي رأي في الموضوع .

جريدة المناضل-ة



## إذن ما هي المعايير التي وضعها لينين للمقاطعة؟

من خلال مختلف نصوصه يمكن استخلاص معيار تقريبي: المقاطعة تكون مفيدة عندما تكون هناك أزمة ثورية حقيقية وتكون الجماهير في حالة تعبئة واسعة. وأشكال النضال المباشر في تصاعد. حينها تصبح المقاطعة وسيلة لدفع الجماهير نحو المواجهة الثورية.

أما المشاركة فتكون ضرورية عندما تصبح الحركة الثورية في حالة تراجع أو دفاع وبالتالي تسمح الانتخابات بالوصول إلى العمال والفلاحين باستخدام البرلمان للدعاية والتنظيم وفضح الخصوم.

لو أردنا تلخيص موقف لينين في عبارة واحدة لقلنا: لم يكن لينين مع الانتخابات ولا ضدها من حيث المبدأ؛ بل كان مع استخدام أو مقاطعة الانتخابات وفق ما يخدم تطور النضال الطبقي والثورة، ووفق استراتيجية ثورية متماسكة.

ولهذا فإن استخدام لينين لتبرير المشاركة الدائمة أو المقاطعة الدائمة خطأ منهجي، لأنها في الحالتين تقدير موقف. إذ الانتخابات عنده ليست قيمة بحد ذاتها، كما أن المقاطعة ليست فضيلة هي الأخرى. كلاهما مجرد أداة تكتيكية تُقاس بقدرتها على رفع وعي الجماهير وتنظيمها وتطوير ميزان القوى لصالح الحركة الثورية.

و من زاوية البحث التاريخي، فيمكن الرجوع إلى الوثائق الأكثر أهمية لفهم هذه المسألة:

\* مرض اليسارية الطفولي في الشيوعية؛

\* حول مقاطعة الدوما؛

\* المنصة الانتخابية لحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي؛

\* خطة الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية.

ومن خلال هذه النصوص مجتمعة يظهر أن موقف لينين كان أقرب إلى ما يمكن تسميته "التقدير الثوري التكتيكي" لا إلى المقاطعة المطلقة ولا إلى الإصلاحية البرلمانية.

## يمكن تلخيص تطور موقفه في ثلاث مراحل أساسية:

أولاً: المقاطعة الثورية كتكتيك استثنائي (1905)

خلال المد الثوري الذي سبق ثورة 1905، دعا لينين إلى مقاطعة ما عُرف بدوما بوليفين.

لم يكن السبب رفض الانتخابات من حيث المبدأ، بل لأنه اعتبر أن روسيا كانت تعيش وضعاً ثورياً متصاعداً، وأن الدعوة إلى الانتفاضة والإضراب العام أكثر فائدة من الانخراط في مؤسسة كان يتوقع أن تنهار تحت ضغط الحركة الجماهيرية.

هنا تظهر فكرة أساسية عند لينين: المقاطعة لا تكون صحيحة إلا عندما تكون الجماهير متجهة نحو النضال المباشر خارج المؤسسات.

ثانياً: نقد "المقاطعة المبدئية" (1906-1912)

بعد تراجع الثورة وهزيمة الحركة الجماهيرية، تغير موقف لينين. ففي كتاباته حول الدوما الثانية والثالثة والرابعة بدأ يهاجم ما سماه "المقاطعيين" داخل الحركة الثورية. إذ كان يرى أن الظروف تغيرت، والثورة في حالة تراجع والجماهير ليست في حالة انتفاضة. إضافة إلى أن الدولة استعادت زمام المبادرة. ليستخلص أنه في هذه الحالة تصبح المقاطعة، نوعاً من الانعزال عن الجماهير. ودعا مراراً أن على الثوريين أن يستفيدوا من النقابات والصحافة القانونية والانتخابات وباقي المؤسسات حتى لو كانت رجعية أو محدودة.

و أخيراً : الصياغة النظرية الأكثر نضجاً (1920)

حيث خصص لها الفصل السابع من كتابه "في مرض اليسارية الطفولي" تحت عنوان: "هل يجب الاشتراك في البرلمانات البرجوازية؟". وضمنه نجد موقفه الشهير من البرلمان، حين انتقد الشيوعيين الألمان والبريطانيين الذين كانوا يرفضون الانتخابات البرلمانية رفضاً مطلقاً. ويؤكد أنه حتى لو كانت البرلمانات البرجوازية مؤسسات طبقية لكنها ما زالت تؤثر في قطاعات واسعة من الجماهير، لذلك لا يجوز للثوريين تركها للأحزاب البرجوازية والإصلاحية، وأن العمل داخل البرلمان لا يعني الإيمان بالبرلمان بل يعني استخدامه متبراً سياسياً.

يطرح غالباً داخل الأوساط اليسار الجذري المغربي سؤال يبدو للوهلة الأولى منطقياً: هل تعد مقاطعة الانتخابات موقفاً ماركسياً لينينياً؟ ويقدم الجواب بصورة قطعية صحوباً بنوع من الخفة النظرية والكسل المعرفي، وكأن المقاطعة أو المشاركة تمثلان جزءاً من العقيدة السياسية الثابتة للماركسية. غير أن مثل هذا التصور لا ينسجم مع المنهج الذي أسسه ماركس وإنجلز وطوره لينين، والقائم على التحليل الملموس للواقع الملموس، لا على تحويل التكتيكات السياسية إلى مبادئ أيديولوجية جامدة.

فالانتخابات، من منظور ماركسي، ليست قيمة في ذاتها، ولا تمثل المشاركة فيها أو مقاطعتها معياراً للحكم على مدى "ماركسية" أي تنظيم سياسي. إن الأمر يتعلق أساساً بتقدير سياسي يرتبط بطبيعة المرحلة، وميزان القوى، ومستوى الوعي والتنظيم داخل الطبقات الشعبية، والوظيفة التي يمكن أن يؤديها العمل البرلماني أو الامتناع عنه في خدمة المشروع السياسي للقوى الثورية.

ويكفي الرجوع إلى تجربة لينين نفسه لاكتشاف الطابع المتحرك لهذا الموقف. فالبلاشقة لم يتبنوا خطأ ثابتاً تجاه البرلمان القيصري (الدوما)، بل تراوحت مواقفهم بين المقاطعة والمشاركة تبعاً لتغير الظروف السياسية ومتطلبات الصراع الطبقي. لذلك لم يكن السؤال عند لينين: "هل المشاركة مبدئية أم لا؟"، بل كان: "هل تخدم المشاركة أو المقاطعة أهداف الحركة الثورية في هذه اللحظة المحددة؟".

من هذا المنطلق، تحاول هذه الورقة تفكيك الفكرة الشائعة التي تربط المقاطعة بالماركسية اللينينية باعتبارها موقفاً مبدئياً ثابتاً، والعودة إلى الأدبيات والتجارب المؤسسة للحركة الشيوعية، من أجل إبراز أن المسألة كانت دائماً مسألة تكتيك سياسي يخضع لشروط الواقع المتحرك، لا جزءاً من العقيدة أو الهوية الأيديولوجية.

بالتأكيد، إن العودة إلى مجمل كتابات لينين حول المقاطعة البرلمانية والعمل البرلماني ضرورية إذا أردنا بناء تصور دقيق عن موقفه من الانتخابات. والحقيقة أن من أكثر الأخطاء شيوعاً في نقاشاتنا السياسية الحالية هي اقتناع نض واحد للقول إن لينين كان "مشاركاً" أو "مقاطعاً"، بينما كان موقفه أكثر تعقيداً من ذلك بكثير.



# فئة عمال المقالع بالمغرب: ظروف عمل قاتلة وحوادث شغل كثيرة...

من أجل تعظيم أرباح الرأسماليين، وتعميق فقر العمال...

مصدر: مرصد حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمغرب

يوم الأحد 24 ماي 2026، صباحاً، فارق الحياة عامل بمقلع للرخام بسيد لامين بجماعة كهف النسور، إقليم خنيفرة، وذلك إثر سقوطه من مكان عال (حوالي 6 أمتار) أثناء مزاوله عمله ليرتطم بأحجار مسننة ومتراكمة، ما تسبب له في إصابات ورضوض خطيرة عجلت بوفاته بعين المكان.

المركز الاستشفائي الإقليمي الحسن الأول بتيزنيت ليفارق بعدها الحياة.

يوم السبت 27 سبتمبر 2025، توفي عامل خمسيني ينحدر من مدينة تزنيت بمقلع لاستخراج الحجر بجماعة تزطوبين، إقليم الناظور، إثر سقوط قطعة حديدية ثقيلة عليه أثناء مزاوله عمله، لترديه قتيلاً في الحين.

يوم الجمعة 09 ماي 2025، فارق الحياة عامل بمقلع جبص بجماعة سيدي التيجي، إقليم آسفي، إثر سقوط صخرة كبيرة بشكل مفاجئ على رأسه، وهو يزاوّل عمله. قوة الاصطدام أدت إلى وفاة العامل على الفور. الضحية يبلغ من العمر حوالي 50 سنة.

يوم الاثنين 08 يوليوز 2024، صباحاً، لقي عامل مصرعه وأصيب ثان إصابات بليغة، أثناء العمل، إثر انهيار مفاجئ بمقلع للأحجار بدوار القبة بجماعة غيائة

ظروف غامضة، لقي عامل مصرعه بشكل مروع بأحد مقالع الحجارة بجماعة صدينة، إقليم تطوان. يرجح أنه تعرض بشكل مفاجئ لسحب قوي من طرف آلة مخصصة لطحن وسحق الحجارة أثناء قيامه بتنظيف تحت الآلة، أو إلى صعقة كهربائية، ما أدى إلى وفاته على الفور.

يوم السبت 07 مارس 2026، لقي عامل حتفه سحقا داخل آلة لطحن الحجارة في مقلع حجارة بضواحي العيون. الحادث وقع بشكل مباغت أثناء مباشرة الضحية مهامه داخل المقلع، حيث أصيب بجروح بليغة أودت بحياته في الحين.

يوم الأربعاء 04 فبراير 2026، مات عامل متأثراً بجراحه بأحد المقالع بجماعة الركادة، إقليم تيزنيت. الضحية تعرض لإصابات جسدية بليغة أثناء مزاولته لمهامه اليومية داخل المقلع، ما استدعى نقله في حالة حرجة صوب

جثة العامل الثاني حوالي يومين، بسبب ضخامة الأحجار والأتربة التي انهارت فوقه.

ما بين هاتين الفاجعتين، شهدت المقالع بالمغرب حوادث شغل كثيرة مماثلة؛ هذه أمثلة عن حوادث شغل وقعت بالمقالع ووصلت أخبارها إلى الجرائد وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي:

يوم الخميس 14 ماي 2026، لقي ميكانيكي مصرعه في مقلع للرمال ضواحي تاهلة، إقليم تازة، دهسا بعجلات شاحنة لم يتبه سائقها في لحظة سهو منه أن الميكانيكي تحتها مستمر في إصلاح عطب بها، فدهسته عجلات الشاحنة على مستوى الرأس والأطراف العليا، فلقي مصرعه بعين المكان. الضحية خمسيني، ينحدر من دوار أصدور بإقليم تازة، متزوج وأب لأربعة أطفال.

يوم الخميس 19 مارس 2026، وفي

الضحية (ع. غ) ستيني، يتحدر من جماعة كهف النسور، أمضى أزيد من عشرين سنة في هذا المجال، وكان يعيل أسرة تتكون من ثلاثة أبناء.

وكالعادة سيُعلن في «الاعلام» عن فتح تحقيق حول ظروف وملابسات الحادث، ويطويه النسيان...

ما زالت لقمة العيش التي تكسبها عاملات المغرب وعماله مخضبة بالدماء، وذلك من أجل تعظيم أرباح الرأسماليين، وتعميق فقر العمال والكادحين..

الحادث الأليم هذا أعاد إلى الأذهان فاجعة شهدها أحد مقالع الرخام بالمنطقة نفسها، يوم الثلاثاء 25 أبريل 2023، إثر انهيار خطير تسبب في مصرع عاملين، أحدهما في العشرينات من عمره والآخر أربعيني، وبينما تمكنت فرق الإنقاذ حينها من انتشال جثة أحد الضحيتين في وقت وجيز، استغرقت عملية العثور على





# لماذا اعتبار الحاضنة الشعبية مدخلا رئيسيا لتقييم «المقاومة الإسلامية»؟

بقلم؛ السفريوي محمد

يمكن مقارنة أداء محور المقاومة من زوايا متعددة، إما باعتماد المدخل العسكري وقياس النجاح بحجم الخسائر التي ألحقت بالعدو أو بمدى تطور القدرات القتالية، أو يمكن اعتماد المدخل السياسي من خلال الوقوف عن مدى تأثير المقاومة على موازين القوى الإقليمية والدولية، أو المدخل التنظيمي الذي يركز على بنية الحركة وآليات اتخاذ القرار داخلها، أو حتى المدخل الأيديولوجي الذي يدرس تطور خطابها الفكري والعقدي.

المجتمع الذي تنتجه المقاومة أثناء مساره التاريخي. ذلك أن حركات التحرر لا تقاس فقط بقدرتها على القتال، بل أيضاً بقدرتها على بناء المستقبل الممكن و المتاح.

موضوع الحاضنة الشعبية ظل إلى حد الآن سجلا سياسياً وإعلامياً هامشياً، يتأرجح بين الاحتفاء بصمود الجماهير أو تحميلها عبء الخيارات العسكرية، دون محاولة تفكيك المفهوم نفسه بوصفه مدخلا رئيسيا في دراسة حروب التحرر.

فالرهان الحقيقي لا يتعلق بوجود حاضنة شعبية من عدمه، وإنما بطبيعة هذه الحاضنة ووظيفتها التاريخية. هل هي مجرد بيئة اجتماعية توفر الشرعية والحماية للمقاومة؟ أم أنها قادرة على إنتاج القوة المادية والسياسية اللازمة لتحقيق التحرير؟

ومن هذا المنطلق يستدعي تقييم «المقاومة الإسلامية» بعد السابع من

كما أن الحاضنة الشعبية تكشف ما هو أبعد من الأداء العسكري المباشر. فهي تسمح بفهم مدى نجاح المقاومة في إنتاج أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي، وفي بناء مؤسسات وسيطة، وفي خلق فضاءات للمشاركة الشعبية، وفي تحويل الجماهير من مجرد موضوع للتعبئة إلى فاعل حقيقي في صناعة القرار التاريخي.

ولهذا فإن تقييم الحاضنة الشعبية لا يعني قياس حجم التأييد الذي تحظى به المقاومة فقط، بل يعني أيضاً تقييم المشروع المجتمعي الذي أفرز هذا التأييد. فالحاضنة ليست انعكاساً سلبياً للحركة، بل هي مرآة لبنيتها الفكرية والسياسية، وتجسيد عملي لفهمها للوطن و للسلطة والتنظيم والهوية والمشاركة.

ومن هذا المنطلق، تصبح دراسة الحاضنة الشعبية مدخلا يسمح بتجاوز النقاش التقليدي حول الانتصار والهزيمة العسكرية، نحو سؤال أعمق يتعلق بطبيعة

محيطها الاجتماعي.

ومن هنا تكتسب دراسة الحاضنة الشعبية أهمية خاصة في حالة المقاومة الإسلامية. فهذه الأخيرة لا تقدم نفسها بوصفها تنظيماً عسكرياً فحسب، بل باعتبارها مشروعاً مجتمعياً وأخلاقياً وعقدياً متكاملًا. لذلك فإن الحاضنة التي تنتجها ليست مجرد خزان بشري للمقاتلين أو شبكة دعم لوجستي، بل هي الترجمة الحية لرؤيتها للإنسان والمجتمع والدولة والعلاقة بين الدين والسياسة.

وفي هذا السياق يمكن اعتبار الحاضنة الشعبية بمثابة «المُخبر الاجتماعي» الذي تقاس داخله الأفكار المجردة للحركة. فمن خلالها يمكن معرفة طبيعة المشروع المجتمعي الذي نجحت الحركة في بنائه أو التأثير فيه، ونوعية الروابط التي أقامتها مع الجماهير، ومدى قدرتها على تحويل التأييد العاطفي إلى مشاركة واعية ومنظمة في مشروعها.

غير أن هذه الورقة اختارت الحاضنة الشعبية مدخلا مركزيا للتقييم، ليس لأنها العامل الوحيد المحدد لنجاح أو فشل حركات التحرر، بل لأنها تمثل النقطة التي تتقاطع عندها مختلف أبعاد المشروع المقاوم؛ العسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

فالحاضنة الشعبية ليست مجرد قاعدة اجتماعية توفر للمقاومة الملاذ أو الحماية أو التعاطف. إنها التعبير الملموس عن التصور المجتمعي الكامن في العقل السياسي للحركة، وهي كذلك أهم مصادر قوتها.

فكل حركة مقاومة، بصرف النظر عن مرجعيتها الفكرية، تحمل في داخلها تصوراً معيناً للمجتمع الذي تسعى إلى تمثيله أو بنائه أو قيادته، وهذا التصور لا يظهر فقط في البرامج السياسية أو النصوص النظرية، بل يتجسد عملياً في طبيعة العلاقة التي تنسجها الحركة مع

ففي غزة، أدى الحصار الممتد منذ سنوات طويلة إلى تآكل القاعدة الاقتصادية المنتجة. كما تراجع حضور النقابات المهنية المستقلة والاتحادات الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني لصالح أشكال من الاقتصاد الإغاثي والاعتماد على المساعدات الخارجية. أما في لبنان، ورغم تطور البنية المؤسساتية لحزب الله، فإن الحاضنة ظلت مرتبطة إلى حد كبير ببيئة طائفية محددة، ولم تتحول إلى مشروع مجتمعي شامل قادر على إعادة تشكيل الاقتصاد والدولة والمجتمع على نطاق وطني واسع.

و في الحالتين نجد قدرة كبيرة على إنتاج الصمود، لكن قدرة محدودة على إنتاج التحول التاريخي.

هنا تبرز فكرة الحاضنة السالبة. فالحاضنة تظل سالبة عندما يقتصر دورها على امتصاص الصدمات دون أن تكون قادرة على إنتاج مصادر جديدة للقوة. ففي غزة، أدى الحصار إلى نشوء اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات والتحويلات الخارجية. وفي مثل هذا السياق يصبح المجتمع مستهلكاً للموارد أكثر مما هو منتج لها. كما أن ضعف النقابات المهنية والاتحادات العمالية والجمعيات المستقلة حد من قدرة المجتمع على تنظيم نفسه خارج الأطر التقليدية. والنتيجة أن الحاضنة استطاعت حماية المقاومة، لكنها لم تستطع بالقدر نفسه توسيع قدرتها الاستراتيجية.

## ماذا تعلمنا فيتنام؟

تكشف التجربة الفيتنامية أن الانتصار لم يكن نتاج العبقرية العسكرية وحدها، بل كان ثمرة عملية طويلة من التسييس والتنظيم والمشاركة الشعبية. فالحزب الشيوعي الفيتنامي لم يكتفِ بإدارة الحرب، بل عمل على بناء نقابات واتحادات فلاحية ومنظمات شبابية ونسائية وهيكل حكم محلية جعلت المجتمع نفسه جزءاً من آلة التحرير. وهذا ما يفسر قدرة فيتنام على تحويل التفوق العسكري الأمريكي الساحق إلى مأزق تاريخي.

## ضرورة التحول: من حاضنة الصمود إلى حاضنة التحرير

إذا كان السابع من أكتوبر قد أثبت أن المقاومة الإسلامية ما زالت قادرة على المبادرة وكسر الجمود الاستراتيجي، فإنه كشف أيضاً حدود النموذج القائم على حاضنة تنتج الصمود أكثر مما تنتج القوة.

ومن ثم فإن السؤال المركزي الذي يواجه المقاومة الإسلامية اليوم ليس كيف تحافظ على حاضنتها الشعبية، بل كيف تحول هذه الحاضنة إلى فاعل تاريخي منظم وقادر على إنتاج شروط التحرير.

ففي نهاية المطاف، لا تنتصر حركات التحرير لأنها تمتلك جماهير مستعدة للتضحية فقط، بل لأنها تنتج في تحويل تلك الجماهير إلى قوة قادرة على صناعة التاريخ.

والصحية والتعليمية والإغاثية، بما يخلق شرعية واسعة للحركة داخل بيئتها الاجتماعية.

ويمثل حزب الله المثال الأبرز لهذا النموذج في العالم العربي. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي بنى الحزب شبكة واسعة من المؤسسات الخدمية والتنمية والصحية والتعليمية، الأمر الذي سمح له بتكوين قاعدة اجتماعية متماسكة وقادرة على تحمل الضغوط والحروب.

وتتمثل قوة هذا النموذج في قدرته العالية على إنتاج الاستقرار والاستمرارية. لكنه يحمل في الوقت نفسه حدوداً بنيوية، إذ قد تتحول العلاقة بين التنظيم والمجتمع إلى علاقة تعتمد على إعادة توزيع الموارد أكثر مما تعتمد على المشاركة السياسية الواسعة.

### ثانياً- الحاضنة التعبوية التقليدية

يقوم هذا النموذج على الروابط العائلية والعشائرية والدينية والمحلية.

وتقترب تجربة حماس من هذا النمط. فقد نشأت الحركة داخل نسيج اجتماعي محافظ ومتماسك، واستطاعت بناء حضورها من خلال المساجد والجمعيات الخيرية وشبكات التضامن المحلية.

وتتميز هذه الحاضنة بقدرتها العالية على الصمود والتعبئة السريعة، لكنها تواجه صعوبات في التحول إلى فضاء سياسي حديث قائم على المؤسسات المستقلة والتنظيمات الجماهيرية المتنوعة.

نحن هنا أمام نموذجين أنتجهما العقل السياسي الإسلامي بشقيه الشيعي والسني، وهما الإثنان مختلفان عن النموذج الذي جسده الثورة الفيتنامية.

لم يكن الفلاحون والعمال في فيتنام مجرد مؤيدين للكفاح المسلح، بل كانوا جزءاً من عملية إنتاج الغذاء والسلاح والمعلومات والاستخبارات والقرار السياسي.

في هذا النموذج تتحول الحاضنة إلى منتج مباشر للقوة، وليس مجرد سند لها.

صحيح أن الحرب التي أعقبت السابع من أكتوبر أظهرت قدرة استثنائية لدى المقاومة الإسلامية على الصمود. ففي غزة استمرت البنية التنظيمية للمقاومة رغم التدمير الشامل الذي تعرض له القطاع. كما أظهر المجتمع الفلسطيني قدرة هائلة على التحمل في ظروف غير مسبوقه. أما في لبنان تمكن حزب الله من الحفاظ على تماسك بيئته الاجتماعية رغم الكلفة الاقتصادية والبشرية العالية للمواجهة المفتوحة مع الكيان الصهيوني. وهذا يدل على أن المقاومة الإسلامية نجحت خلال العقود الماضية في بناء حواضن شعبية متينة نسبياً. غير أن السؤال الأكثر أهمية يتعلق بطبيعة هذه المتانة.

فهل أنتجت هذه الحواضن قوة استراتيجية جديدة، أم أنها اقتصرت على ضمان الاستمرار والصمود؟

فللأسف تكشف المقارنة مع التجربة الفيتنامية عن فجوة مهمة.

أكتوبر سؤال قدرتها على تحويل المجتمع من قاعدة دعم إلى شريك في إنتاج شروط النصر.

تذكير تاريخي: الحاضنة الشعبية في الفكر الثوري وحروب التحرير

لا يظهر مفهوم الحاضنة الشعبية كمصطلح هامشي في الأدبيات الكلاسيكية، لكنه حاضر بشكل رئيسي في مختلف نظريات حرب العصابات وحرب الشعب.

في كتابه «حول حرب العصابات» يرى ماو تسي تونغ أن الثوار يعيشون وسط الشعب كما تعيش السمكة في الماء. و المقصود هنا أن الشعب ليس مجرد مؤيد للمقاومة، بل هو الوسط الحيوي الذي يسمح لها بالبقاء والاستمرار. فالحاضنة عند ماو شرط سابق على العمل العسكري ومحدد له.

لكن هذا التصور تعرض للمراجعة مع التجارب الثورية في أمريكا اللاتينية. ففي كتابه «ثورة في الثورة» اعتبر ريجيس دوبريه أن البؤرة الثورية المسلحة يمكن أن تخلق بنفسها شروط التعبئة الشعبية. أي أن الحاضنة لا تسبق الفعل المسلح بالضرورة، بل قد تكون إحدى نتائجه.

أما التجربة الفيتنامية فقد قدمت تصوراً أكثر تركيباً. ففي كتاب «حرب الشعب، جيش الشعب»، يؤكد الجنرال جياب أن الجماهير لا تستدعي فقط لدعم الحرب، بل يعاد تشكيلها سياسياً واقتصادياً وتنظيمياً عبر الحرب نفسها. ومن هنا نشأت فكرة المجتمع المقاوم الذي يصبح جزءاً من عملية إنتاج القوة العسكرية والسياسية.

ويضيف فرانز فانون في «معذبو الأرض» بعداً آخر للمفهوم، حين يربط نجاح حركة التحرير بقدرتها على تحويل الجماهير من موضوع للسياسة إلى ذات تاريخية فاعلة. فالمقاومة ليست مجرد عمل عسكري، بل عملية بناء للشعب نفسه.

أما أنطونيو غرامشي، وإن لم يكتب عن حروب التحرير بصورة مباشرة، فقد قدم من خلال مفهوم الهيمنة أدوات مهمة لفهم المسألة. فالقوة لا تقوم على السيطرة العسكرية وحدها، بل على بناء شبكة من المؤسسات والروابط الاجتماعية والثقافية التي تجعل المشروع السياسي متجذراً داخل المجتمع.

انطلاقاً من هذه الأدبيات يمكن القول إن الحاضنة الشعبية ليست معطى سوسيولوجياً ثابتاً، بل علاقة تاريخية بين الحركة التحررية والمجتمع.

## نحو تصنيف تاريخي لأنماط الحاضنة الشعبية الحالية

تكشف الحالة الفلسطينية و اللبنانية حالياً عن نمطين من الحواضن الشعبية.

### أولاً: الحاضنة الرعائية

يقوم هذا النموذج على توفير الخدمات الاجتماعية



# مكسيكو: افتتاح كأس العالم 2026 وسط موجة رفض وتقاطع الحركات الاحتجاجية

بقلم: يان دي-هيل

تستعد عدة مجموعات وجمعيات للاحتجاج على حفل افتتاح ما تصفه بـ«كأس العالم للحرمان والحرب»، الذي ستستضيف المكسيك 13 مباراة من منافساته. وبلتقي في هذا الحراك تجمع «مناهضة كأس العالم»، ومجموعات ذوي المفقودين، إضافة إلى حركة إضراب المعلمين، حيث تتوحد شعاراتها كما ينتظر أن تتوحد مسيراتها باتجاه ملعب أزيكا.



أزيكا، مظاهرات تسببت في اختناقات مرورية واسعة. كما نددت العاملات في مجال الجنس، المنضويات ضمن تجمع «تراسويكس»، بالتداعيات السلبية للأشغال الجارية في المنطقة، معتبرات أنها تزيد من هشاشة أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم شعورهن بانعدام الأمان.

## النضالات الاجتماعية مقابل كرة القدم

في مواجهة هذه الموجة من الاحتجاجات، أعلنت السلطات المكسيكية عن إجراءات أمنية مشددة أثارت انتقادات واسعة من قبل الحركات والتنظيمات الاجتماعية. كما تفرض اللوائح الخاصة بكأس العالم قيوداً على تنظيم المظاهرات داخل الملاعب ومحيطها. وفي هذا الإطار، تتضمن عملية «كوكولكان» نشر نحو 100 ألف عنصر من القوات الفيدرالية والإقليمية والبلدية، إلى جانب أفراد من شركات الأمن الخاصة.

ومن المنتظر أن تتجاوز في مكسيكو سيتي صورتان متناقضتان: الأولى تتمثل في مشهد بطولة عالمية يتهمها منتقدوها بتعزيز الإقصاء الاجتماعي، وتحظى بدعم الفيفا والسلطات رغم الانتقادات الموجهة إليها، والثانية تجسدها الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى الدفاع عن قضاياها ورفض تهميشها أو إسكاتها. ومع ذلك، لا توجد حتى الآن مؤشرات واضحة على أن يتكرر في المكسيك سيناريو البرازيل عام 2014، حين ساهمت أجواء المونديال والإجراءات الأمنية في احتواء الاحتجاجات الاجتماعية بسرعة.

الافتتاحية رقم 86.

<https://dialectik-football.info/mexico-la-coupe-du-monde-2026-souvre-dans-un-climat-de-rejet-et-de-convergence-des-luttes>

والمجتمعات الأصلية سامير فلوريس سوبيرانيس، الذي يحمل اسم الناشط من شعب الناهاو سامير فلوريس الذي اغتيل عام 2019، تسعى المجموعات المشاركة إلى توحيد عدد من القضايا، من بينها الدفاع عن الأراضي وحقوق الشعوب الأصلية، ومساندة عائلات المفقودين، والمطالب العمالية والنقابية، والنضالات النسوية، إضافة إلى الدفاع عن الموارد المائية.

كما تحتل مطالب «الأمهات الباحثات» مكانة بارزة في هذه التعبئة، في بلد سُجل فيه أكثر من 130 ألف حالة اختفاء خلال العقدين الماضيين. وبعدها فقدت الثقة في مؤسسات الدولة، دعت عدة مجموعات من ذوي المفقودين إلى مقاطعة كأس العالم وعدم السفر إلى المكسيك لحضوره، مشيرة إلى ضعف ثقة المواطنين بالسلطات وتدني معدلات كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين في قضايا الاختفاء القسري.

وانضم إلى هذا الحراك أيضًا الإضراب الذي أطلقته «التنسيقية الوطنية لعمال التعليم» (CNTE) في الأول من يونيو. فمنذ أسابيع، يقيم المعلمون المضربون اعتصامات في وسط مكسيكو سيتي بعد قدومهم من مختلف أنحاء البلاد، ويسعون إلى استثمار الزخم الإعلامي الدولي المصاحب للبطولة لإبراز مطالبهم المتعلقة بالأجور والحقوق الاجتماعية.

ورفع المحتجون شعار «إذا لم يكن هناك حل، فلن تتدحرج الكرة»، منتقدين ما يصفونه بتردي ظروف العمل في قطاع التعليم العمومي، ومطالبين بزيادة الرواتب وإعادة العمل بنظام تقاعد عمومي تعاوني وتضامني يضمن العدالة بين الأجيال. كما نفذوا عدة تحركات رمزية، من بينها إتلاف مجسمات دعائية خاصة بكأس العالم 2026 على جادة باسيو دي لا ريفورما.

وفي مؤشر على اتساع رقعة الاحتجاجات وتنوع المشاركين فيها، شهدت منطقة كالزادا دي تلابان، وهي الطريق الرئيسية التي تربط جنوب العاصمة بملاعب

وفي 9 يونيو الماضي، أوقفت مئات العناصر الأمنية مسيرة طلاب ومعلمين من ولاية غيريرو، إلى جانب أقارب المفقودين الـ43 من أوتزينابا، أثناء توجههم إلى مكسيكو سيتي. وبعد ذلك بساعات، تداولت عدة وسائل إعلام ومعلقون مقربون من السلطة معلومات تحدثت عن العثور على متفجرات مزعومة داخل حافلات المحتجين.

يعكس هذا المثال حجم التشديد الأمني المتوقع قبيل ساعات من انطلاق كأس العالم، التي يصفها معارضون بأنها الأسوأ في التاريخ. وفي مواجهة السلطات المكسيكية والاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، يتشكل حراك متنوع الأطراف يناهض ما يسميه «كأس العالم للحرمان والحرب».

## حراك متشعب مناهض لكأس العالم

منذ أسابيع عدة، كثف التجمع «مناهضة كأس العالم» أنشطتها وتحركاتها. وانتشرت الشعارات والرسومات الجدارية في الفضاءات العامة، فيما سخر بعض الفنانين، ومن بينهم فنان الغرافيتي Vlocke Negro، أعمالهم لدعم هذه القضية. كما شهدت الساحة تنظيم تجمعات وفعاليات ثقافية متعددة، إلى جانب فعاليات «Cascarita AntiFIFA»، وهي مباريات وأنشطة كروية ذات طابع احتجاجي.

يندد التجمع بما يعتبره تسارعاً في عمليات التحسين العقاري والترويج السياحي تحت مظلة الاستعدادات لكأس العالم في عدد من أحياء العاصمة، ولا سيما في حي سانتا أورسولا كوابا الذي يحتضن ملعب أزيكا. وترى أن السكان المحليين يتحملون تبعات هذه السياسات، من خلال ارتفاع تكاليف المعيشة، وعمليات الإخلاء القسري، وتشديد الإجراءات الأمنية، على غرار ما شهدته البرازيل خلال مونديال 2014.

ومن خلال فضاءات نضالية مثل «بيت الشعوب



# رؤية ماركسية للفساد الفساد آلية هيكلية خاصة بطور الرأسمالية الراهن

بقلم؛ بيدرو فوينتيس



ليست الفضيحة التي تورط فيها بنك «ماستر» — والتي وصفها مختلف المحللين بأنها واحدة من أكبر قضايا الفساد المالي في البرازيل في هذا القرن — حالة شاذة ضمن النظام. إنها في الواقع الجزء الظاهر من جبل جليد آلية هيكلية خاصة بطور الرأسمالية الراهن. وبالمصطلحات الماركسية، فهي تعبير عما عرّفه إرنست ماندل بطور الرأسمالية المتأخر: مرحلة تتميز بالأمولة، والتركيز الاحتكاري، والاندماج المتزايد بين الشركات الكبرى والدولة.

الاحتياالي.

تظهر العلاقة بين الدولة والحرب والشركات بشكل صريح أيضاً في قضية Halliburton. كان ديك تشيني، نائب رئيس الولايات المتحدة في إدارة بوش، قد شغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة قبل غزو العراق. حول المجمع الصناعي العسكري الأمريكي الحرب إلى شركة خاصة ضخمة تمولها الدولة.

وفي أمريكا اللاتينية، ربما تمثل قضية أوديبريشت المثال الأكثر نجاحاً للفساد المؤسسي المعاصر. فقد أنشأت شركة البناء البرازيلية نظاماً دولياً للرشاوى شمل رؤساء ووزراء وحملات انتخابية وأعمالاً عامة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا. بل إن الشركة كانت تمتلك «قسماً للعمليات المنظمة» متخصصاً في إدارة المدفوعات غير القانونية.

لكن عملية «لأفاجاتو» كشفت عن تناقض أعمق. ففي الوقت الذي كشفت فيه عن شبكات فساد حقيقية، تم استغلالها سياسياً أيضاً من خلال «الحرب القانونية»، والانتقائية القضائية، والتمفصل مع المصالح الجيوسياسية المرتبطة باليمين والإمبريالية الأمريكية. كان للتدمير الجزئي لقطاع الهندسة الثقيلة البرازيلي وإضعاف شركة بتروبراس تداعيات اقتصادية. تم استغلال الأزمة السياسية التي اندلعت في عهد دييلا روسيف لإعادة تنظيم النظام السياسي وفتح الطريق أمام صعود بولسونارو.

كشفت «أوراق بنما» و«أوراق باندورا» عن بُعد هيكلية آخر للمشكلة: الاستخدام المنهجي للملاذات الضريبية

## الفساد منطقاً منظومياً

تُظهر الفضائح الكبرى في العقود الأخيرة أننا لا نواجه حوادث معزولة، بل آليات متكررة في عمل رأس المال العالمي.

أصبحت قضية إنرون، في الولايات المتحدة، عام 2001، رمزاً للاحتيال المؤسسي الحديث. كان عملاق قطاع الطاقة يتلاعب بميزانياته العمومية لإخفاء ديونه وتلفيق أرباح وهمية. أدى انهياره إلى تدمير آلاف الوظائف وصناديق التقاعد، وكشف عن الطابع المضاربي العميق للرأسمالية المالية.

وبعد بضع سنوات، أدى إفلاس بنك ليمان براذرز إلى اندلاع الأزمة العالمية لعام 2008. كانت البنوك تبيع قروض الرهن العقاري السامة على نطاق واسع، بينما كانت وكالات التصنيف تتلاعب بالتقييمات المالية. وعندما انفجرت الفقاعة، تدخلت الدول ليس لإنقاذ السكان المتضررين من البطالة ومن طردهم من منازلهم، بل لإنقاذ البنوك نفسها المسؤولة عن الأزمة.

وقد أدى ذلك إلى تحويل هائل للثروة العامة نحو رأس المال المالي.

حتى ما يُسمى بـ«الرأسمالية الرقمية» كررت ممارسات قديمة. في العام 2020، كشفت شركة التكنولوجيا المالية الألمانية «وايركارد» عن عجز مالي بمليارات الدولارات قائم على أصول غير موجودة، بمشاركة قوية من الجهات التنظيمية ودعم من وسائل الإعلام. كانت الشركة تُعرض كرمز للابتكار التكنولوجي الأوروبي حتى انهيارها

غالبًا ما يُصوّر الفساد على أنه انحراف أخلاقي: سياسيون غير أمناء، أو رجال أعمال جشعون، أو موظفون فاسدون «يُحرفون» سير عمل المؤسسات الطبيعي. لكن هذه التفسير الليبرالي يثبت عدم كفايته في مواجهة حجم الفضائح الكبرى المعاصرة. المشكلة ليست فساد نظام سليم. المشكلة هي أن الفساد أصبح أحد الأشكال الطبيعية لعمل الرأسمالية نفسها على نطاق عالمي في مرحلتها النيوليبرالية.

منذ أزمة العام 2008 — التي كانت علامة فارقة لأزمة متعددة الأبعاد تجمع بين الركود الاقتصادي، والأمولة المفرطة، وأزمة الأنظمة الديمقراطية البرجوازية، والأزمة البيئية، وعدم الاستقرار الجيوسياسي —، تعزز نموذج عالمي تعمل فيه البنوك، والصناديق المالية، والحكومات، والشركات الكبرى، وأجهزة الدولة بطريقة متكاملة بشكل متزايد. أصبحت عمليات الخصخصة، والملاذات الضريبية، والصفقات العامة، والديون العامة، والاستيلاء على التنظيمات آليات دائمة لتراكم الثروة.

لذا، فإن الأمر لا يتعلق بمشكلة أخلاقية بحتة، كما تدعي الأيديولوجية البرجوازية، ولا بسمات محددة للحكومات التقدمية، كما يؤكد اليمين المتطرف. الفساد المعاصر هو ظاهرة هيكلية للرأسمالية المأزومة. في مرحلتها الحالية، التي تتسم بالسعي المحموم وراء الربحية والمضاربة والسلب الاجتماعي، تظهر أشكال تراكم متنامية للطابع العدواني. في بعض الحالات، تتخذ الرأسمالية نفسها سمات مافياوية، من خلال الربط بين قطاعات الشركات وموظفي الدولة والمنظمات الإجرامية.

## لهذا السبب لا يمكن أن تقتصر الحلول على «مزيد من الشفافية» أو «مؤسسات أفضل»، رغم أن هذين العنصرين ضروريان. المشكلة الأساسية سياسية واجتماعية: من يتحكم في الثروة المنتجة جماعياً ولصالح أي مصالح؟

استخراجية الموارد، وسيطرة الشركات على الدولة - أي الرأسمالية في شكلها الحالي - فسيستمر الفساد في إعادة إنتاج نفسه بنحو هيكلية.

لهذا السبب لا يمكن أن تقتصر الحلول على «مزيد من الشفافية» أو «مؤسسات أفضل»، رغم أن هذين العنصرين ضروريان. المشكلة الأساسية سياسية واجتماعية: من يتحكم في الثروة المنتجة جماعياً ولصالح أي مصالح؟

يتطلب المنظور الديمقراطي والمناهض للرأسمالية رقابة عامة واجتماعية على قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية، والانفصال عن سلطة رأس المال المالي، ومكافحة فعالة للملاذات الضريبية، وشفافية جذرية في الحسابات العامة، وتوسيع المشاركة الشعبية في القرارات الاقتصادية.

وبدون التصدي لسلطة رأس المال الكبير الهيكلية، ستبقى مكافحة الفساد انتقائية، ومستعملة استعمالاً مغرضاً، وغالباً في خدمة أشكال جديدة من الاستبداد والفاشية الجديدة. هكذا يجب فهم مكافحة الفساد، التي تندرج في إطار برنامج انتقالي ضروري لكسب العمال والشعب لمنظور جديد: منظور نظام اجتماعي يضع حداً للسلطة السياسية والاقتصادية للطبقات المهيمنة. الأفق هو نظام جديد قائم على الاشتراكية الايكولوجية.

بيدرو فوينتيس Pedro Fuentes  
من قادة حزب الحرية والاشتراكية PSOL  
وتيار حركة اليسار الاشتراكي (MES).

المصدر: <https://movimentorevista.com.uma-visao-marxista-05/br/2026/da-corrupcao>

ترجمة جريدة المناضل-ة

• النيوليبرالية لم تحارب الفساد - بل أعادت تنظيمه

• يوجد الفساد داخل الدولة ومؤسساتها وممثليها السياسيين

والتفصل المتزايد مع آليات المافيا، كما تظهر الأساليب التي تستخدمها عائلة فوركارو.

وربما تكون ريو دي جانيرو واحدة من أكثر التعبيرات اكتمالاً عن هذه العملية. ففي ولاية

غنية للغاية بعائدات النفط، وتعتبر السياحة مصدراً كبيراً آخر للأرباح، ترسخ مزيج متفجر بين الرعيية، والتدهور المؤسسي، والميليشيات، والجريمة المنظمة، والقطاعات السياسية المرتبطة ارتباطاً عضوياً بالطبقات المهيمنة المحلية.

في هذا السياق، تُعد ريو دي جانيرو أيضاً أعظم مثال على الكيفية التي تعمل بها التمثيلات السياسية المرتبطة بالبرجوازية كجزء من طبقة اجتماعية متميزة مدمجة في جهاز الدولة، مستفيدة (أي: سارقة) منه. يتم استخدام البلديات والمجالس البلدية والكونغرس الوطني والسلطة القضائية للاستفادة من العمولات والتمنقات والتعديلات البرلمانية التي تسمح لهم بالثراء بشكل كبير عند توليهم مناصب عامة. وتعد المجموعة البرلمانية «سنترال» في البرازيل مثلاً واضحاً على هذه الآلية، التي تخضع لمنطق التوريث حيث تُمنح المناصب للأبناء والأبناء.

وبالتالي، وبغض النظر عن انتمائهم الحزبي، يشكل عدد كبير من هؤلاء الفاعلين طبقة اجتماعية تنبئ أنماط حياة وأنماط استهلاك ومصالح مادية متشابهة بشكل متزايد مع البرجوازية العليا، وبعيدة تماماً عن الطبقات العاملة والشعبية.

## ما وراء الأخلاقية

طالما بقيت هناك احتكارات عملاقة، وأموال متطرفة، وملاذات ضريبية، وتبعية

أبدأ إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد. فقد كان هدفها دائماً إعادة تنظيم الدولة وفقاً للتراكم المالي.

وقد عرّف ديفيد هارفي هذه العملية بأنها «تراكم عن طريق المصادرة»: خصخصة الممتلكات العامة، وتسليع الحقوق الاجتماعية، ونهب الموارد الطبيعية، والتحويل المستمر للثروة الجماعية إلى رأس المال الخاص. وغالباً ما يعمل الفساد آلية لتسريع هذه العملية.

## الفساد داخل الدولة ومؤسساتها ومثليها السياسيين

يختزل التفسير الليبرالي للفساد إلى مشكلة أخلاقية فردية. أما اليمين المتطرف، فيستخدمه ليقدم نفسه على أنه «مناهض للمنظومة». في البرازيل، وقع جزء من اليسار المؤسسي أيضاً في فخ مماثل. ردّاً على الاستخدام الانتقائي لمكافحة الفساد من خلال عملية «لافا جاتو»، حوّل هذا اليسار الموضوع إلى محظور سياسي. واليوم، في مواجهة الفضائح الجديدة المتعلقة ببنك ماستر والتي تورطت فيها قطاعات من اليمين وعشيرة بولسونارو، يعود إلى خطابه الأخلاقي. المشكلة هي أن جزءاً كبيراً من السكان يدرك - حتى وإن كان ذلك بشكل جزئي ومتناقض - أن هناك تدهوراً عميقاً في المؤسسات السياسية بمجملها.

يحتوي هذا الإدراك على عنصر من الحقيقة. ما يبدو على أنه «فساد سياسي» يعبر، في الواقع، عن سيطرة الطبقة السائدة على الدولة، وهي طبقة تتركز بشكل متزايد في الشركات الكبرى التي تتحالف مع البنوك وصناديق الاستثمار في اقتصاد يزداد أمولة. في الوقت نفسه، نشهد أيضاً تحول بعض قطاعات البرجوازية نفسها إلى طبقة رثة، تتميز بالمضاربة الشديدة والعنف الاقتصادي

والشركات الخارجية من قبل المليارديرات والبنوك ورجال الأعمال والقادة السياسيين لإخفاء ثرواتهم والتهرب من الضرائب. تعمل النخب العالمية بشكل متزايد فوق الأنظمة الضريبية الوطنية.

في روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، أدت عمليات الخصخصة في التسعينيات إلى واحدة من أكبر عمليات نقل الثروة العامة إلى أيدي القطاع الخاص في التاريخ الحديث. ونتج عن ذلك ظهور أوليغارشية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة وتتميز بأشكال مافياوية من تراكم الثروة.

أما شركات التكنولوجيا الكبرى، فهي تمثل مرحلة جديدة من هذا المنطق. في غياب الرقابة الديمقراطية الفعالة، حولت هذه الشركات البيانات الشخصية إلى سلعة وأداة للسيطرة السياسية على نطاق عالمي.

## النيوليبرالية لم تحارب الفساد - بل أعادت تنظيمه

على مدى عقود، وعدت النيوليبرالية بأن عمليات الخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية وتقليص دور الدولة ستحد من الفساد. وكانت النتيجة عكس ذلك تماماً.

في أمريكا اللاتينية، اتسمت التسعينيات بعمليات خصخصة شابتها التلاعبات وهروب رؤوس الأموال ونقل أصول عامة على نطاق واسع إلى مجموعات خاصة. في الأرجنتين، في عهد منعم، بيعت شركات استراتيجية بشروط مشكوك فيها للغاية.

في بيرو، جمع فوجيموري بين النيوليبرالية المتطرفة والسلطوية والفساد المافيو. وفي البرازيل، عزز رأس المال المالي علاقة متزايدة الترابط مع جهاز الدولة.

المشكلة هي أن النيوليبرالية لم تسع



يتطلب المنظور الديمقراطي والمناهض للرأسمالية رقابة عامة واجتماعية على قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية، والانفصال عن سلطة رأس المال المالي، ومكافحة فعالة للملاذات الضريبية، وشفافية جذرية في الحسابات العامة، وتوسيع المشاركة الشعبية في القرارات الاقتصادية.



# الصراع الطبقي اليوم: التشظي وأزمة الشكل السياسي

بقلم؛ سوشوفان دهار Sushovan Dhar

أصبح موضة قول إن الصراع الطبقي قد بات من الماضي — إنه ذاب بفعل تفكيك الصناعة، وشتت بسبب تشظي أسواق العمل، وحجبت الحركات القائمة على الهوية، واستنفدت مع المؤسسات التي كانت سابقاً تمنحه شكلاً سياسياً. تبدو الطبقة، من زاوية النظر هذه، فاقدة طابعها المركزي، مواصلة البقاء في أحسن الأحوال كمقولة لتحليل متبقية.

بيد أن هذا الحكم يستند إلى خلط أساسي بين الطابع المرئي للصراع الطبقي وضرورته الهيكلية. فعوض تجاوز التعارض الطبقي، غيرت الرأسمالية موضع ساحة المعركة، وأعادت هيكلتها. ليست علاقة التعارض بين رأس المال والعمل هي التي ضعفت، بل الأشكال السياسية والتنظيمية التي كانت في الماضي تجعل هذا التعارض جلياً ودائماً وفعالاً.

لذلك، ليست الأزمة الحالية للسياسة الطبقيّة أزمة غياب، بل أزمة إعادة تشكيل في ظل ظروف غير ملائمة. يتطلب فهم الصراع الطبقي اليوم الانطلاق من إعادة التنظيم هذه، عوض الحنين إلى أشكال مفقودة أو الانكفاء صوب تفسيرات ثقافية.

## النيوليبرالية وإعادة تنظيم العلاقات الطبقيّة

أدت النيوليبرالية، التي غالباً ما يُساء وصفها بأنها انسحاب للدولة لصالح الأسواق، إلى إعادة تنظيم عميقة لسلطة الدولة، بهدف إعادة تشكيل العلاقات الطبقيّة. وقد أسفرت عن مرونة في التوظيف (التشغيل)، وإضعاف أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتشديد أنظمة الهجرة، وتسليح الخدمات العامة.

وبعيداً عن الانسحاب، أصبحت الدولة منخرطة بعمق في تنظيم شروط التراكم وفرض انضباط العمل. وقد غيرت إعادة الهيكلة هذه شكل الصراع الطبقي، الذي تشتت من مكان الإنتاج نحو مجال اجتماعي أوسع: السكن، والديون، والرعاية، والصحة، والتعليم، والحدود، والحفاظ على النظام. ولا يعني التأكيد

على هذه النقطة إنكار الأهمية المستمرة للنضالات في أماكن العمل، بل اعتراف بأن الاستغلال والسيطرة باتا منظمين عبر الحياة الاجتماعية برمتها. ليس السؤال ما إذا كان الصراع الطبقي موجوداً، بل لماذا يفشل في كثير من الأحيان في التبلور في قوة سياسية مستمرة.

غالباً ما يُعامل عدم إضفاء طابع مهيكلي على علاقة العمل كحالة وصفية: غياب العقود، أو القوانين التنظيمية، أو الأمان في أسواق العمل، إما كبقايا للتخلف في بلدان الجنوب العالمي، أو كتآكل عرضي لعمالة كانت مستقرة سابقاً في بلدان الشمال. بيد أن الأمر ليس مجرد إعادة هيكلة لسوق العمل؛ إنه نمط سيطرة طبقيّة. 1

ليس العمل غير المهيكلي، في قسم كبير من الجنوب، هامشياً أو انتقالياً، بل هو الشكل السائد لوجود البروليتاريا.

تاريخياً، لم تعمل العمالة المهيكلة أبداً كقاعدة عامة قادرة على ترسيخ إعادة الانتاج الاجتماعية. 2

لطالما كان التشغيل متقطعاً، ومتعدد المواقع، وثيق الارتباط باستراتيجيات بقاء الأسر، وبالإنتاج البضاعي الصغير، والهجرة، والديون. لم تُدخل إعادة الهيكلة النيوليبرالية هذه الحالة؛ بل عززتها.

العمل غير المهيكلي هو اليوم منظم بواسطة سياسة الدولة، حيث تجرم أنظمة التخطيط الحضري الباعة الجائلين، بينما تتسامح معهم بشكل انتقائي. وتنظم أنظمة الحماية الاجتماعية السكان دون ضمان الحقوق، وتُمارس الرقابة من خلال الشرطة والتنظيم بدلاً من قانون العمل. وتخلق أنظمة الهجرة قوة عاملة عديدة وضرورية تظل في وضع قانوني غير مستقر. يمثل العمل غير المهيكلي تنظيمًا

بدون حماية، وليس غائباً للتنظيم.

في الشمال العالمي، يتخذ القطاع غير المهيكلي شكلاً تاريخياً مختلفاً، لكنه يؤدي وظيفة مماثلة. يبدو هنا أنه عملية تقهقر: سلاسل تعاقد من باطن، وعمل حر زائف، وعقود عمل بدون ساعات محددة، ووظائف المنصات، وتوسع أنظمة العمالة المهاجرة والعرقية. غالباً ما يُصوّر ذلك على أنه اضطراب تكنولوجي أو مرونة في سوق العمل، لكن الحقيقة هي أنه تفكيك متعمد لمعيار الأجور.

تم إفراغ التنازلات المؤسسية التي كانت تضمن استقرار علاقات العمل — المفاوضات الجماعية، والحقوق الاجتماعية، وقانون العمل — من مضمونها، وجرى إلقاء المخاطر المرتبطة بإعادة انتاج هذه الشروط على الأسر والأفراد. تعيق استراتيجية التجزئة هذه المفاوضات



الهوية إلى أداة لإعادة تنظيم القوة الطبقيّة عوض أن تكون وسيلة لمنازعتها.

لا ينبغي تأويل المكانة الغالبة التي تحوزها اليوم هوية «الطبقة الوسطى» — التي يُحتفى بها في الجنوب العالمي و يُتَحَسَّرُ عليها في الشمال — كدليل على تجاوز الطبقات، بل كتشكيل مستحدث سياسياً لتوجيه القلق من المكانة الاجتماعية والتفاوتات بعيداً عن رأس المال ونحو أشكال متشظية، وغالباً ما تكون رجعية، من الهوية الاجتماعية.

لا يمكن لسياسة طبقية متجددة أن تحل هذا المأزق باللجوء إلى وحدة مجردة، أو اشتراط خضوع نضالات خاصة لبرنامج طبقي محدد سلفاً. ليست الوحدة الطبقيّة واقعا سوسيولوجياً؛ إنها إنجاز سياسي. يجب بناؤها عبر مواقع متميزة أنتجها الرأسمالية نفسها. وهذا يتطلب الاعتراف بنضالات الهوية على أنها شخصية — تكشف مكامن أشد تركيز للاستغلال والحرمان والإكراه — مع التأكيد على أن أفقها السياسي لا يمكن أن يظل محصوراً في الاعتراف أو التمثيل.

بهذا المعنى، لا تعني إعادة التشكيل محو الاختلاف. إنها تعني التنظيم عبر الاختلاف. تتجه النضالات النسوية صوب إزالة الطابع السلبي عن الرعاية وتشريك إعادة الإنتاج الاجتماعية. تثير نضالات المهاجرين مسائل حدود، وانضباط العمل، وتراتيبات إمبريالية. تكشف الحركات المناهضة للعنصرية ولنظام الفئات castes عن الأجهزة القسرية التي تدير اليد العاملة الفائزة وغير المهيكلة. عند تعميمها بهذه الطريقة، تعمق نضالات الهوية السياسة الطبقيّة بدلاً من تجزئتها.

## المراكمة السياسية والشكل السياسي

يُجلى التحليل أعلاه مفارقةً تحدد الوضع الراهن. التناحر الطبقي معمم وغالباً ما يكون حاداً. يؤدي إضفاء الطابع غير المهيكل، ونزع الملكية، والحكم القسري، إلى موجات متكررة من النضال عبر أسواق العمل والمجتمعات والأقاليم. ومع ذلك، نادراً ما تتراكم هذه النضالات لتشكل تحديات دائمة للسلطة الرأسمالية. التعبئة متواترة؛ لكن التغيير نادر. لذا فإن المشكلة المركزية التي تواجه اليسار اليوم ليست غياب النضال، بل غياب الأشكال السياسية القادرة على مراكمته.

المراكمة السياسية معناها المقدرة على الحفاظ على النضالات بعد لحظة اندلاعها، وتعميم المطالب عبر القطاعات، ومواصلة الضغط مع الزمن. وهي تختلف عن التعبئة. فبدون مراكمته، تفشل حتى النضالات الشديدة والمتكررة في تغيير ميزان القوى الطبقي.

لا يمكن تفسير هذه المشكلة بنقص في النضال، أو في الوعي، أو في الالتزام الأخلاقي. ولا يمكن اختزالها في القمع وحده. فهي متجذرة في الظروف الهيكلية؛ أي تجزئة العمالة، ونقل النضال من مكان العمل إلى مواقع متعددة من إعادة الإنتاج، وتمييز الطبقة العاملة على

وبالتالي، لا تكمن المشكلة في الهوية بما هي تجربة معاشة أو أساساً للمقاومة، بل بما هي شكل سياسي منفصل عن آليات التعميم. عندما تظل النضالات محصورة في مظالم محددة، تصبح مقبولة من السلطة لأنها على وجه التحديد لا تهدد تنظيم تراكم رأس المال برمته.

تعد النضالات القائمة على الهوية جزءاً لا يتجزأ من النضالات الطبقيّة، لأنها تمثل ردوداً على أشكال خاصة من الهيمنة، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحفاظ العنصري على الأمن، وقمع الفئات Castes الاجتماعية، وممارسات المواطنة الإقصائية. ومع ذلك، من المفيد دراسة الأشكال السياسية لتجلي نضالات الهوية هذه. ففي سياق نيوليبرالي، تجنح هذه النضالات إلى أن تكون فردية، تتوسط فيها منظمات غير حكومية وإطارات قانونية، ما يحول التركيز من المعارضة الجماعية إلى قضايا اعتراف ودمج. على الرغم من الاعتراف بالاختلافات، تظل

## أدت النيوليبرالية، التي غالباً ما يُساء وصفها بأنها انسحاب للدولة لصالح الأسواق، إلى إعادة تنظيم عميقة لسلطة الدولة، بهدف إعادة تشكيل العلاقات الطبقيّة. وقد أسفرت عن مرونة في التوظيف (التشغيل)، وإضعاف أنظمة الرعاية الاجتماعية، وتشديد أنظمة الهجرة، وتسليح الخدمات العامة.

إلى حد كبير الهياكل الأساسية التي تديم التفاوتات دون تغيير.

يمثل هذا الشكل من التوسط استراتيجية حوكمة متعمدة لتدبير الصراع الاجتماعي مع الحفاظ على التراكم القائم. يستمر "إضفاء طابع المنظمات غير الحكومية" ليس فقط بسبب سداجة سياسية، بل لأنه يتوافق أيضاً مع منطق الحوكمة النيوليبرالية القائم على المشاريع ومنزوع الطابع السياسي. تعمل هذه الأشكال ضمن إطار تقويضات المانحين والتوجهات الإدارية، فثُبّت البقاء على قيد الحياة بينما تحيد الصراع، وتستبدل في الغالب المواجهة بالتدبير، والقوة الجماعية بالتمثيل.

إن إضفاء طابع المنظمة غير الحكومية، إذ يفسر الهيمنة الهيكلية على أنها مظالم شخصية أو جماعية، يُقيد إمكانية النضالات الأوسع نطاقاً، جاعلاً من الهوية علامة على وضعية ضعف/هشاشة بدلاً من أن تكون أساساً للقوة الجماعية. يؤدي هذا إلى مفارقة حيث، على الرغم من تكاثر النضالات الهوياتية وزيادة طابع البروز فيها، تظل الديناميات الطبقيّة ثابتة. تبدو الطبقة العاملة منقسمة، لا بسبب اختلافات جديدة، بل بسبب نقص في التنظيم السياسي.

يجب أن نعترف بدور صراعات الهوية الحاسم في تشكيل الطبقات، بدلاً من استبعادها باعتبارها مجرد أشكال إلهاء عن المسائل الطبقيّة. وبدون عملية إعادة تشكيل، يعزز التمايز التراتبيّة، ويحول

لا يسمو هذا التغيير بإعادة الانتاج فوق الصراع الطبقي؛ بل يزيدها حدة. وبينما يسعى رأس المال إلى استخراج قيمة من عمل لا ينفصل عن التفاعل البشري، تغدو النضالات حول أعباء العمل ونسب التوظيف والوقت والاستقلالية المهنية أشكالاً مركزية للتعاضد الطبقي. ليس تسييس عمل الرعاية تحولاً ثقافياً، بل نتيجة مادية لتنامي تغلغل تراكم رأس المال في ظروف إعادة الانتاج الاجتماعية. عمل الرعاية نموذجي وليس استثنائياً. تؤثر عمليات مماثلة على التعليم واللوجستيات وخدمات المنصات والعمل في القطاع العام، لأنها تُخضع باطراد القدرات العلائقية والزمنية للقياس والرقابة. ولا يدل توسع هذا النوع من العمل على ابتعاد عن الصراع الطبقي، بل على امتداد رأس المال إلى مجالات كانت في السابق محمية جزئياً من التثمين المباشر.

الجماعية، وتنقل التكاليف الاجتماعية إلى كاهل المجتمعات المحلية، ما يقوض بدوره قوة الشغيلة الجماعية.

برغم الاحتجاجات المحلية، وتحركات الشغيلة، يفتقر هؤلاء إلى التماسك التنظيمي. لا يؤدي إضفاء الطابع غير المهيكل إلى تجزئة علاقات العمل فحسب، بل أيضاً الوقت والمكان والوضع القانوني. يصبح العمل متقطعاً، ومشتتاً في مواقع عديدة، وغالباً ما يُجرّم أو يصبح شبه قانوني، ما يرفع تكاليف تنظيم مستمر ومخاطره. في ظل هذه الظروف، يُجبر العمل الجماعي باستمرار على الدخول في دورات تعبئة قصيرة، ما يجعل المراكمة صعباً هيكلياً وليس بسبب سوء توجيه سياسي.

## الصراع الطبقي بدون معيار الأجر

برغم أن الصراع الطبقي تجاوز دائماً مكان العمل، كانت العلاقة الأجرية، إبان معظم القرن العشرين، بمثابة محوره التنظيمي الرئيس. فقد أتاح استقرار علاقة العمل، ووجود أرباب عمل مكشوفين، والمفاوضة الجماعية، والنقابات المعترف بها قانونياً، الأساس المادي والمؤسسي الذي يتيح تعميم الصراع بين العمل ورأس المال.

لم تعد العلاقات الأجرية، حالياً، قادرة أن تكون نقطة التجميع السياسية الأساسية. لم يعد الشغيلة يواجهون رب عمل واحد، بل مجموعة متفرقة من وسطاء وخوارزميات وسلطات بلدية وخدمات اجتماعية. يفقد الإضراب الكلاسيكي، رغم استمراره، مقدرته على العمل كسلاح شامل.

لا يزيل هذا التحول تسييس الشغيلة؛ بل ينقل مواقع النضال. ويؤدي هذا النقل إلى تضاعف مناطق الصراع، دون إتاحة نقطة ترسيخ مؤسسية أو تنظيمية مشتركة. تنبثق نضالات متزامنة في مجالات السكن، والمساعدة الاجتماعية، والرعاية، والعمالة، ومع ذلك لا توجد آلية قادرة على ربط هذه المواقع في مقاومة موحدة. ليست النتيجة إزالة الطابع السياسي، بل تشتت الطاقات السياسية في جهات منفصلة.

تنعكس الأهمية المتزايدة للنضالات حول إعادة الانتاج الاجتماعية (مجمّل الأنشطة الضرورية لرعاية قوة العمل وتجديدها. م) أيضاً في توسع ما وُصف باليد العاملة «المتصلة» connecté عبر مجالات الرعاية والتعليم والصحة والعمل في الخدمات 3. وبعيداً عن كونها مجالاً معزولاً عن الهيمنة الرأسمالية، تخضع هذه اليد العاملة بشكل متزايد لنفس متطلبات السيطرة وإلغاء المهارات والترشيد التي غيرت العمل الصناعي تاريخياً. الآن، تقوم تقنيات التدبير والأنظمة الرقمية بشكل منهجي بقياس وتخطيط وإعادة تنظيم ممارسات الرعاية والانخراط العاطفي والتواصل البشري — التي طالما عُوّملت على أنها قدرات غير مهيكلة أو مفضى عليها طابع أنثوي أو طبيعي.

## الهوية والاختلاف وإعادة التشكل الطبقيّة

غالباً ما يُعزى تشظي الصراع الطبقي المعاصر إلى صعود السياسة الهوياتية. تبدو النضالات حول العرق، أو الجندر، أو الفئة Caste الاجتماعية، أو الهجرة، أو الجنسية، أو القومية، مُحدّدة. وهذا يحوّل الانتباه عن الاستغلال، ويقوض الوحدة الطبقيّة. يعامل مؤيدو السياسة الهوياتية الطبقة بما هي مجرد هوية من بين هويات أخرى، لم تعد قادرة على توفير وحدة مركزية للعمل السياسي. تُخطئ هذه المواقف في تحديد المشكلة بتحويلها لشرط هيكلية إلى نزاع ثقافي.

وبالطبع، تؤدي الهوية دوراً حاسماً في تراتب العمل، وفي ضبط وتنظيم التفاوت في المجتمعات الرأسمالية، بدلاً من أن تكون مجرد بناء أيديولوجي. إنها تسهم في فصل الشغيلة على أساس الجنس والعرق والفئة والمواطنة والوضع القانوني، ما يؤدي إلى تراتيبات تدعم تراكم رأس المال وسيطرته. على سبيل المثال، يمكن ترحيل العمال المهاجرين، وغالباً ما يُحصر عمل النساء في الرعاية أو الوظائف المرنة، وكثيراً ما يشغل الأفراد الذين يتعرضون للتمييز العنصري، أو المصنّفين في نظام فئات Castes، أنواع العمل الأشد خطورة والأكثر تهمةً. إن الرأسمالية، بما هي تجسيد شامل لكل أشكال الاستغلال، تستوعب الهوية كآلية أساسية للسيطرة الطبقيّة، بدلاً من كونها مجرد علامة سطحية على الاختلاف. 4

الطبقية القائمة، أيًا تكن نتائج الانتخابات.

أدى استمرار النضال المجزأ، إلى جانب ضعف المراكمة، إلى إحباط واسع النطاق في أوساط اليسار. غالبًا ما يتجلى هذا الإحباط إما في شكل تشكيك في السياسة أو نفاذ صبر تجاه التنظيم ذاته. تتطلب المراكمة السياسية اليوم إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية المتشظية. تتطلب أشكال تنظيم قادرة على الاشتغال على مستويات متعددة، وعلى الاستمرار إلى ما بعد لحظات التعبئة، ومفضلة صراع عام دون محو الاختلاف.

هذه مهمة شاقة، ولا توجد طرق مختصرة. ولكن مع عدم مواجهة مشكلة الشكل السياسي مباشرة، سيستمر الصراع الطبقي في الاندلاع دون أن يتصافر، وستستمر التعبئة في الحلول محل القوة.

ينبغي النظر إلى إعادة التشكيل على أنها عملية تاريخية، وليست مجرد مشروع تنظيمي. فهي تجري بنحو متفاوت، وتتميز بصراعات وإخفاقات وأوجه تقدم جزئية، وتتأثر بالعلاقات المتغيرة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج وسلطة الدولة. وستنشأ أي سياسة طبقية مستدامة من هذه التناقضات، وليس من حلول تبسيطية.

لا يوجد نموذج جاهز لهذه المهمة. ولا يمكن تصور الأشكال السياسية بمعزل عن النضال، ولا يمكن ارتجالها دون مراعاة الظروف التي يجب أن تواجهها. ما يمكن قوله هو إن المشكلة التي تواجه اليسار اليوم ليست غياب التناحر الطبقي، بل غياب القوى القادرة على تنظيمه على نطاق واسع وعلى المدى الطويل.

المصدر: <https://links.org.au/class-struggle-today-fragmentation-and-crisis-political-form>

### إحالات

1.

Jan Breman, At Work in the Informal Economy (of India) (Oxford University Press)

2.

Jairus Banaji, Theory as History: Essays on Modes of (Production and Exploitation) (Haymarket)

3.

Lise Vogel, Marxism and the Oppression of Women (Brill) ; voir également Nancy Fraser, « Contradictions of Capital and Care », New Left Review, sur la reproduction en tant que lieu structurel de crise

4.

Stuart Hall, « Race, Articulation and Societies Structured in Dominance », et Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism

5.

Daniel Bensaïd, Marx for Our Times, sur l'accumulation politique, la temporalité et l'organisation

شكلٌ ثالث من أشكال الوساطة هو «صبغة منظمات غير حكومية»، وهو سائد بشكل خاص في سياقات إضفاء الطابع غير المهيكل وانسحاب الدولة. غالبًا ما تعمل المنظمات غير الحكومية على تأمين البقاء على قيد الحياة، وتقديم الخدمات، والتعبير عن المظالم بلغة الحقوق والاندماج. ولكن عملها ضمن تفويضات مؤسسية ضيقة يجعلها تميل إلى نزع الطابع السياسي عن الصراع. فهي تقوم بتدبير الضعف/الهشاشة عوض مواجهة التراكم، محولة التناقضات الهيكلية إلى مشكلات تقنية أو حالات فردية.

تختلف هذه الاجابات سياسياً، لكنها تلتقي في حد مشترك: فهي تستعيز بأشكال جزئية من الوساطة عن العمل الشاق لإعادة التشكيل الطبقي. لا يحل أي منها مشكلة المراكمة السياسية لأن أيًا منها لا يعيد بناء المقدرات التنظيمية اللازمة لمواجهة رأس المال والدولة بما هما فاعلين طبقيين.

هكذا، ليس ضعف الشكل السياسي عرضياً، بل تعبير عن تفكك الحركة العمالية التاريخي، وتآكل الأحزاب المتجذرة في التنظيم الطبقي، وغياب أشكال جديدة قادرة على الاشتغال عبر أنظمة العمل الجديدة. وحيثما توجد هكذا أشكال، غالباً ما تكون محصورة في قطاعات أو لحظات خاصة، وتفترق إلى القدرة على التعميم.

لا يعني هذا إمكان إعادة اختراع الشكل السياسي

## ينبغي النظر إلى إعادة التشكيل على أنها عملية تاريخية، وليست مجرد مشروع تنظيمي. فهي تجري بنحو متفاوت، وتتميز بصراعات وإخفاقات وأوجه تقدم جزئية، وتتأثر بالعلاقات المتغيرة بين الإنتاج وإعادة الإنتاج وسلطة الدولة. وستنشأ أي سياسة طبقية مستدامة من هذه التناقضات، وليس من حلول تبسيطية.

ببساطة حسب الرغبة. فالأشكال تنبثق من النضال، لكنها تشكل مساره أيضاً. لا يتمثل التحدي الراهن في تكرار المؤسسات الموروثة — النقابات أو الأحزاب أو الجهات — كما كانت موجودة في السابق، بل تطوير أشكال تنظيمية قادرة على ربط الإنتاج وإعادة الإنتاج، والعمل المهيكل وغير المهيكل، والمواطنين وغير المواطنين، دون تحويل هذه الاختلافات إلى مجرد.

والأهم من ذلك، لا يمكن التعامل مع الدولة بما هي أداة محايدة تنتظر الاستيلاء عليها. فهي موقع مركزي للسلطة الطبقيّة. لذا، تتطلب المراكمة السياسية استراتيجيات تواجه الدولة بما هي ساحة نضال، وليس مجرد ساحة تمثيل. فبدون ضغط مستمر من القوى الاجتماعية المنظمة، تعيد سلطة الدولة إنتاج العلاقات

أسس الهوية والطابع الشرعي والوصول إلى الموارد. تولد هذه الظروف التناحر بينما تقوض في الآن ذاته الآليات التي يمكن بها تعميم هذا التناحر.

تتطلب المراكمة السياسية وساطة 5 وتتوقف على منظمات ومؤسسات قادرة على ربط النضالات بين القطاعات، وترجمة الصراعات المحلية إلى مطالب عامة، والحفاظ على المواجهة مع رأس المال والدولة على المدى الطويل. في ظل الظروف المعاصرة، تكون أشكال الوساطة هذه ضعيفة أو غائبة أو غير متوافقة سياسياً. والنتيجة تكاثر النضالات التي تظل عرضية أو قطاعية أو رمزية.

كانت النزعة الانتخابية إحدى الإجابات على هذا المأزق. في مواجهة تشظي الحركات وتدهور المقدر التنظيمية، اعتبر الكثيرون في اليسار النجاح الانتخابي طريقاً مختصراً إلى السلطة، مستعيزين عن التنظيم بالتمثيل، وعن القوى الاجتماعية بالبرامج السياسية. والحال أن الاستراتيجيات الانتخابية المنفصلة عن التنظيم الطبقي تصطدم بهماز دولة معادٍ ورأس مال منظم، دون امتلاك المقدر على إعادة تشكيل ميزان القوى. وعندما تنغلق الفرص الانتخابية، كما يحدث غالباً، ينكشف بحدة الضعف الكامن في المراكمة.

يظهر هذا الاستبدال حتى في أكثر النقاشات المعاصرة تعقيداً حول «عدم المطابقة» لدى الطبقة العاملة، لا سيما في الولايات المتحدة، حيث توثق أعمال تجريبية عديدة تراجع الدعم الانتخابي للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بين ناخبي الطبقة العاملة، بمختلف أصولها العرقية. ومع أن هكذا تحليلات ترفض، عن صواب، التفسيرات الثقافية، وتؤكد على المظالم المادية، فإنها تعامل إعادة الترتيب الانتخابي باعتباره الأفق الأساسي للسياسة الطبقيّة — ما يختزل إعادة التشكيل إلى مشكلة تواصل أو اختيار مرشحين أو تنفيذ سياسات.

وتمثل حدة هذا النقاش بحد ذاتها أحد أعراض فراغ تنظيمي أعمق: فحيثما تكون أشكال التنظيم الطبقي الدائمة ضعيفة أو غائبة، تصبح المطابقة الانتخابية العوض الذي تُفسر من خلاله أزمة المراكمة السياسية.

تمثل رد ثان في «النزعة الحركية»، أي تثمين العفوية والأفقية والتعبئة المستمرة. يدرك هذا التوجه بشكل صحيح حدود السياسة المؤسسية، وأهمية النضالات خارج مكان العمل. لكنه ينجح، لغياب أشكال مستدامة من التنسيق والاستراتيجية، إلى الخلط بين الحدة والقوة. تندلع التعبئات، وتولد بروزا، ثم تتلاشى، تاركة القدرات التنظيمية بقدر ضعفها السابق.

تعبّر المناقشات الأخيرة داخل الحركة العمالية عن هذا المأزق. فالاقترحات التي تركز على مفعول الرافعة في «نقاط الاختناق» اللوجستية في سلاسل التوريد — الموانئ والمستودعات ومراكز النقل — تعترف ضمناً بأن القوة الرأسمالية لم تعد مركزة في مكان عمل واحد أو علاقة أجرية واحدة، بل منتشرة عبر شبكات التداول وإعادة الإنتاج. ويوجه هذا التحول الانتباه بشكل مفيد إلى البنى التحتية المادية التي يتم من خلالها تنظيم التراكم في ظل الرأسمالية المعاصرة.

ومع ذلك، لا تكمن الحدود الاستراتيجية لهذه المقاربات في تشخيصها لنقاط القطع الممكنة، بل في عدم قدرتها على حل مشكلة المراكمة السياسية. فالمقدرة على إحداث الاضطراب، حتى عندما تكون موجهة بدقة، لا تولد في حد ذاتها تنظيمًا دائمًا أو قوة طبقية قابلة للتعميم. وبدون أشكال وساطة قادرة على ربط الاضطرابات العرضية باستراتيجية جماعية مستدامة، فإن مفعول الرافعة اللوجستي قد يعيد إنتاج نفس الترسيم التي تعاني منها التعبئة المعاصرة على نطاق أوسع، أي الكثافة بلا مراكمة، ومواجهة بلا إعادة تشكيل.





# كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 12)

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية، ووفاته:

## فرناندو «المتيستا»

بقلم : لوسيل دوما

ومن هنا نشأ لقب «المتيستا». فكلمة التقيت بأصدقاء فرناندو، كانوا يبادرونني قائلين: «آه، فرناندو المتيستا»، وهو اللقب الذي اشتهر به بين الجميع في الخيمات. وقد آن الأوان، عند هذه النقطة من الحكاية، أن نكشف سبب إطلاق هذا اللقب عليه.

إنها، عندما سمعت دوي إطلاق النار، أصابها الخوف وشلت حركتها، فلم تتمكن من الفرار [94].

أما السبب الثاني لهذا اللقب، فيعود، بحسب أوسكار، إلى أنه «كان يُنظر إليه على أنه خشن بعض الشيء في أسلوب حديثه». ولم يكن ذلك لأن رفاقه كانوا أكثر تهذيباً في كلامهم، بل لأنهم كانوا يستغربون سماع الألفاظ النابية تصدر عن أجنبي. وكانت عبارته المفضلة «ابن العاهرة»، التي كان يلفظها بصيغة hijoputa وبلكنة مميزة. وقد حاول عدد من رفاقه لاحقاً تقليد طريقته في نطقها عند حديثهم معي. وكانت هذه العبارة مألوفاً لديه منذ أيامه في المغرب، حتى إن أصدقاءه في تلك المرحلة ظلوا يربطونها بذكره. ويبدو أنه كان يرددها بكثرة أكبر خلال فترة مشاركته في حرب العصابات.

يروى دانيال إل تيكو قائلاً: «أتذكر جيداً أنه في إحدى المرات تعرضنا لقصف دمر مخبأ فرناندو وخيمته، فقال: «Hijoputa، كادوا يقضون عليّ أنا أيضاً!».

بالسرطان أثناء وجوده في السلفادور، أو لأي سبب آخر.

لذلك، لا بد من البحث عن مصدر هذا اللقب في موضع آخر. ويبدو أن أول أسبابه يعود إلى ما كان يتمتع به من شجاعة استثنائية أثارت إعجاب الجميع. يقول جوناثان: «كانوا يصفونه بالشجاعة الفائقة في القتال، ويقولون إنه كان يخوض المعارك من دون أي حماية، ولذلك أطلقوا عليه لقب «المتيستا»» [93].

ويستحضر إل نيجرو فلاديمير تلك المرحلة قائلاً: «كان من الضروري إظهار الشجاعة لكسب احترام الفلاحين وثقتهم». ولم تكن جرأته اللافتة واستعداده الدائم للمشاركة في القتال من الصفات الشائعة بين الأممييين المنضمين إلى صفوف جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني. وتوضح دومينيكا ذلك بقولها:

كان الرفاق الأطباء يتمتعون بتأهيل طبي رفيع، لكن خبرتهم العسكرية كانت محدودة. ويتجلى ذلك في ما حدث للرفيقة مادلين لاغاديك، التي قُتلت في سانتا كاتالينيتا؛ إذ

يكن يجد حرجاً في الاستحمام عارياً، بل كان يفعل ذلك بكل أريحية. وكانت الفتيات، في تلك الأثناء، يستمتعن بالمشاهدة... كأنه إله في الصحراء...» [91]. ولا أدري إلى أي مدى يعكس هذا التعليق المتحيز جنسياً، حقيقة ما كان يحدث.

أما تانيا، فقد ذكرت أن المقاتلات لم يكن يُبدن اهتماماً كبيراً بالأممييين. في المقابل، رأى إل نيجرو فلاديمير الأمر بصورة مختلفة تماماً، مؤكداً أن عدداً من الفتيات كنّ منجذبات إلى فرناندو. ومع ذلك، يبقى مؤكداً أن أسلوبه في الاستحمام ترك أنثراً في ذاكرة المقاتلين. فتانيا لم تكن تتذكر فرناندو نفسه، لكن عندما ذكّرتها بهذه الواقعة، أجابت: «آه، نعم! أتذكر تلك اللحظة من الاسترخاء. لم أعرها اهتماماً كبيراً آنذاك، لكنها ما زالت عالقة في ذاكرتي» [92].

من جهة أخرى، لم يذكر أي من رفاقه الذين أتحت لي فرصة مقابلتهم أنه كان على ارتباط عاطفي، سواء بدافع الوفاء لذكرى صديقه ساندر، التي توفيت

لقد تركنا فرناندو في المغرب شاباً يحرص أشد الحرص على احترام حقوق أخته، ويساهم في الأعمال المنزلية داخل بيت أسرته، ويضبط حياته الجنسية بصرامة، شأنه شأن أصدقائه في الجامعة، كما كان يعيش مع شريكته علاقة قائمة على الحرية والمساواة إلى حد بعيد. فهل يمكن، بعد كل ذلك، أن يُوصف فرناندو بأنه رجل ذكوري؟

لم يكن يشبه إطلاقاً ذلك الرجل الذي يسعى إلى فرض هيمنته على النساء. بل على العكس، فقد بدا طوال سنواته بين المقاتلين شديد التحفظ في تعامله معهن، ولم يُعرف عنه أنه ارتبط بعلاقة مع أي امرأة. ومع ذلك، كانت لديه عادة أثارت انتباه النساء والمقاتلين على حد سواء؛ إذ كان يحرص، عند ذهابهم للاستحمام في النهر، على أن يستحم عارياً. ويبدو أنه كان الشاب الوحيد الذي يفعل ذلك، الأمر الذي كان يثير دهشة المقاتلين السلفادوريين المعروفين بقدر كبير من الاحتشام.

يقول أوسكار: «كان يُقال أيضاً إنه لم

كنا نمضي أربعة أو خمسة أيام من دون طعام؛ فبأي شيء يمكن أن نمرض؟ تقريباً لا شيء. كان الجسم يستفيد من كل ما نأكله. أما الأمراض الأكثر شيوعاً فكانت نزلات البرد والإنفلونزا، ولا سيما خلال فصل الشتاء وموسم الأمطار، أو بعض حالات الإسهال التي قد تنتج مثلاً عن تناول المانجو. وباستثناء ذلك، لم تكن هناك أمراض كثيرة. غير أننا سجلنا عدة حالات سرطان، ويرجع ذلك جزئياً إلى غياب الفحوص الوقائية، مثل فحص الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم».

ويتذكر جوناثان تلك المرحلة قائلاً:

«عندما وصل فرناندو إلى سان فيسينتي في منتصف عام 1984، كان لدينا فريق طبي لم نشهد مثله من قبل، وربما لم نشهد مثله مرة أخرى. كان هناك غابرييل، وهو طبيب سلفادوري، وسيلينا الفرنسية، وشابارا الطبيبة الإسبانية، وفرناندو الطبيب المغربي، إضافة إلى أنيتا وبيدرو وإلي، ونحن من بلجيكا. وبعد ذلك وزعنا الكوادر الطبية بين الأعمدة المتنقلة المختلفة والمستشفى المتنقل.

أصبح فرناندو طبيب عمود غوازابا، وتولى مسؤولية الرعاية الصحية للمقاتلين والمقاتلات، فضلاً عن تدريب أعضاء الفرق الطبية. وكانت المنظومة الصحية لحرب العصابات تقوم على ركيزتين أساسيتين: الأولى تمثلت في أعضاء الفرق الشباب، ومعظمهم من النساء، الذين لم يتلقوا سوى تدريب محدود جداً، وكان كثير منهم بالكاد يجيد القراءة والكتابة. أما الركيزة الثانية فكانت الأطباء والمساعدين الطبيين السلفادوريين، الذين كان عدد كبير منهم من طلاب الطب، إلى جانب الأطباء الأمميين القادمين من الخارج».

ملاحظات

- 90 - مقابلة مع سييريانو، إل سيريتو، 4 مايو 2019
- 91 - مقابلة مع أوسكار، سان سلفادور، 3 أبريل 2019.
- 92 - مقابلة مع تانيا، سويابانغو، 25 مايو 2019.
- 93 - مقابلة مع جوناثان/ تشاكا زولو، عبر البريد الإلكتروني، 29 أبريل 2019
- 94 - مقابلة مع دومينيكا، سانتا كلارا، 15 مايو 2019.
- 95 - مقابلة مع باندو، سان سلفادور، 23 أبريل 2019.

يرون في دراسة الطب وسيلتهم الأساسية للخروج من دائرة الفقر. وبمجرد حصولهم على الشهادة الجامعية، كانوا يشعرون وكأنهم تجاوزوا تلك المرحلة وقطعوا صلتهم بها. لذلك بذلنا في البداية جهوداً كبيرة لاستقطاب من استفادوا من المنح الدراسية أو تخرجوا من مؤسسات التعليم العام، لكننا واجهنا مقاومة واضحة. فقد كان همّ كثير منهم تحقيق الصعود الاجتماعي والابتعاد عن الظروف التي نشأوا فيها. في المقابل، كان بعض المنحدرين من أسر تنتمي إلى الطبقة الوسطى أكثر استعداداً للانخراط في النضال».

وخلال السنوات الأولى من الصراع، كان الأطباء يقدمون خدماتهم للمقاتلين ولل سكان المدنيين في الوقت نفسه، نظراً إلى شبه انعدام البنية التحتية الصحية في الأرياف السلفادورية. غير أن الوضع تغير مع وصول فرناندو؛ إذ أصبح عدد المدنيين في المناطق المعنية محدوداً، وصارت الرعاية الطبية موجهة في معظمها إلى المقاتلين.

ويشرح جوناثان، الطبيب البلجيكي الذي عمل مع حزب العمال الثوري في أمريكا الوسطى (PRTC) طوال الحرب الأهلية، قائلاً:

«في البدايات، وحتى عام 1983، كان عمل الأطباء يجمع بين الطب العام والجراحة. أما بعد عام 1983، فقد انصبّ النشاط الطبي بصورة أساسية على جراحة الحرب».

وقد ترك جوناثان أثراً عميقاً لدى رفاقه بفضل تفانيه الكبير، سواء أثناء إدارته للمستشفيات في المنطقة أو خلال إشرافه على المستشفى المتنقل في سان فيسينتي. وتوضح دومينيكا هذه المسألة بمزيد من التفصيل:

«عندما وصل فرناندو، لم يعد هناك تقريباً أي وجود للسكان المدنيين؛ كان الموجودون في المنطقة هم الرفاق المسلحون فقط. ولذلك كانت الأدوية التي نسعى إلى تأمينها مخصصة أساساً لعلاج إصابات الطلقات النارية. أما عندما كان المدنيون لا يزالون موجودين، فقد كان علينا أيضاً توفير الأدوية اللازمة للأمراض الشائعة.

داخل صفوف المقاومة، كانت بعض الأمراض الاعتيادية تظهر بين الحين والآخر، لكنها لم تكن منتشرة على نطاق واسع. فلم يكن أحد يعاني من السمّنة أو ارتفاع الكوليسترول، ولذلك كانت طبيعة المشكلات الصحية مختلفة تماماً. وفي أحيان كثيرة

الأطباء السلفادوريين أنفسهم كانوا قلة. ففي بداية الصراع انضم عدد منهم إلى الحركة، لكن مع احتدام الحرب وتعمّد ظروفها، أصبح استمرار مشاركتهم أكثر صعوبة.

ويضيف أرنولفو:

«كانت أهميته كطبيب تفوق أهميته كمقاتل، لأنه كان يحمل بين يديه حياة جميع من بقوا على قيد الحياة في المخيمات. فالمقاتل يمكن تعويضه، إذ يستطيع أي شخص أن يحمل السلاح، أما الخبرة الطبية التي كان يمتلكها، والتي كانت تتيح له إنقاذ حياة الجرحى، فلم تكن متاحة للجميع. وهذا، في جوهر الأمر، هو الدور الذي كان يؤديه».

ولهذا السبب، جرى التوصل إلى حل يقضي بتعيينه طبيباً للفرقة في غوازابا. وكان هذا المنصب يقتضي أن يرافق الطبيب القوات عند اندلاع الاشتباكات، بحيث يكون قريباً من خطوط المواجهة لتقديم الرعاية الفورية للمصابين.

ويستعيد جوناثان تلك المرحلة قائلاً:

«كان فرناندو طبيب الفرقة والمسؤول عن معالجة الجرحى في الخطوط الأمامية. أما أنا فكانت مسؤولاً عن المستشفى المتنقل، ومكلفاً بتقديم الرعاية الطبية للمصابين في الخط الثاني والأخير من الجبهة».

أما مانويل ميلغار، الذي كان رئيسه المباشر في غوازابا، فيوضح أن الأمر لم يكن يتعلق بمنعه من أداء أدوار أخرى أو فرض قيود عليه. ويؤكد باندو الفكرة نفسها بقوله:

«كان طبيباً وخبير متفجرات ومقاتلاً... كان قادراً على القيام بكل شيء. لكن كلما استدعت الحاجة ذلك، كان يعود إلى ممارسة الطب. لقد كان طبيباً أممياً أراد أن يساهم في النضال من أي موقع يستطيع أن يكون فيه ذا فائدة».

كان فرناندو واحداً من بين عدد كبير من الأطباء الأمميين الذين قدموا من بلدان مختلفة لدعم حرب العصابات. وقد أدّى هؤلاء الأطباء دوراً بالغ الأهمية، إذ لم يكن من السهل على الحركة استقطاب أطباء محليين للانضمام إلى صفوفها.

ويشرح فرانسيسكو جوفيل ذلك قائلاً:

«كمقاتلين، كنا في حاجة ماسة إلى الأطباء، لكن العثور عليهم كان مهمة شاقة. بل إن استقطاب أطباء سلفادوريين كان أصعب من استقدام أطباء دوليين. والمفارقة أن كثيراً من أبناء الأسر الفقيرة كانوا

وهذه واحدة من بين عبارات كثيرة نُقلت إليّ عنه، وكانت تبدأ غالباً بهذه الكلمة التي ارتبطت به ارتباطاً وثيقاً في ذاكرة رفاقه وأصبحت من سماته المميزة.

وبحسب أرنولفو، فإن فرناندو هو من أطلق هذا اللقب على نفسه في الأصل.

فقد كان «المشيستا»، لهذا السبب، يصف الجميع بأبناء العاهرة. وكان يقول: «أنا ماتشو»، ومن هنا بدأنا نناديه بـ«إل مشيستا». وكان ذلك يروق له كثيراً. ففي نظره، كان «الماتشو» يعني الشخص الشجاع والقوي. وكان يردد دائماً: «أريد أن أقاتل، أريد أن أذهب معكم. أريد الذهاب حتى لو كانت السماء تمطر بغزارة. أريد أن أطلق النار». كان يحب هذا النوع من التحدي... كان «الماتشو» بالنسبة إليه يُفهم بهذا المعنى؛ أي الجرأة والقوة والإقدام.

## فرناندو الطبيب

خلال تنقله بين مختلف مناطق السيطرة، لم يقتصر دور فرناندو على ممارسة الطب فحسب. فقد اضطلع بمجموعة واسعة من المهام؛ فالى جانب عمله طبيباً، كان مدرباً ومعلماً وخبيراً في المتفجرات وناشطاً ومقاتلاً. ويستعيد باندو تلك المرحلة قائلاً:

«لقد عمل في جميع الجبهات. كان طبيباً، وخبير متفجرات، ومقاتلاً... كان كل شيء. تولى مهام القيادة أيضاً، سواء كقائد سرية أو قائد فصيلة، أو أي مسؤولية أسندت إليه. لم يكن يضع لنفسه حدوداً؛ فقد كان قادراً على أداء دور خبير المتفجرات أو الطبيب أو أي مهمة تُطلب منه في لحظة معينة [...]. ومع ذلك، ظل طبيباً في كل الأوقات. هكذا كان؛ لم تكن لديه وظيفة محددة أو إطار واحد يحصره» [95].

ويعبّر دانيال إل تيكو عن الفكرة نفسها بأسلوب أكثر مباشرة وحيوية، قائلاً: «جاء، كما يُقال، بصفته طبيباً، لكن العمل في المستشفى كان يضايقه. لم يكن يحب البقاء هناك، ولم يكن يتردد على المستشفى كثيراً؛ بل كان يفضل أن يكون إلى جانب المقاتلين في الميدان».

وقد شكّل هذا الأمر تحدياً أمام قيادة حزب العمال الثوري في أمريكا الوسطى (PRTC)، إذ كان عليها إيجاد حل لهذه المسألة. وتؤكد غلاديس ميلارا ذلك بقولها: «الطبيب لم يكن يذهب أبداً إلى القتال». ويضيف ميغيل أنخل ألفارادو:

كان الأطباء يُعدّون ثروة حقيقية نظراً لندرتهم. فوجود طبيب داخل صفوف المقاتلين كان أمراً بالغ الأهمية، حتى إن





# الحق النقابي في المغرب في عهد الحماية (1912-1956)

بقلم؛ دومينيك بلونز-كولومبو Dominique Blonz-Colombo

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمانة من أمارات التردّي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كلياً بإتمام الفقيه البيروني عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المنية جهود الفقيه شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمر ما هي عليه اشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرولوجيا.

سعيًا دومًا، منذ صدور جريدة المناضل-ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بإتاحة تعريف بأعلام الحركة العمالية المغربية، بتناول حالة المناضل والمؤرخ جرمان عياش كما وردت في قاموس اعلام الحركة العمالية المغربية.

ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة بالضرورة لآراء من نشر كتاباتهم- هن.

## المناضل-ة

المغربي.

### التشريعات التمييزية في الفترة 1936-1938 وما أثارت من ردود الفعل

منذ عام 1920، تم إنشاء نقابات؛ وقد تساهلت معها الإدارة رغم انعدام أي تشريع في هذا الشأن. وهكذا، تجمعت المنظمات المنضوية تحت راية الاتحاد العام للعمل (CGT)، والتي تضم أوروبيين وأصليين، في عام 1929 في «اتحاد مقاطعي تابع للاتحاد العام للعمل الذي «على الرغم من كونه غير قانوني بالمعنى الدقيق للكلمة، لم تتجاهله على السلطات العامة التي تستقبل ممثليه برحابة صدر». كما منحته هذه السلطات العامة نفسها بورصة عمل في الدار البيضاء<sup>5</sup>.

في عام 1936، وتحت تأثير الجبهة الشعبية التي كانت تولي اهتمامًا خاصًا بحقوق العمال، صدر ظهير بتاريخ 24 ديسمبر 1936 بشأن النقابات المهنية معترفًا بالحق النقابي للأوروبيين وحدهم. وقد استلهم هذا الظهير إلى حد كبير القانون الفرنسي الصادر في 21 مارس 1884 المتعلق بإنشاء النقابات المهنية، المشار إليه في بيان الأسباب المرفق بالظهير المذكور.

كان ظهير 24 ديسمبر 1936 بشأن النقابات المهنية ثمرة مشاريع عديدة. في صيغته النهائية، تنص المادة 1 منه على أن «الغرض الحصري من النقابات أو الجمعيات المهنية هو دراسة المصالح الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية لأعضائها والدفاع عنها»<sup>6</sup>. وتنص المادة 2 على أنه: «يمكن إنشاء النقابات أو الجمعيات المهنية بين الأوروبيين الذين يمارسون منذ عام على الأقل، في المنطقة الفرنسية من إمبراطوريتنا، نفس المهنة، أو مهن مشابهة، أو مهن ذات صلة تساهم في إنتاج منتجات محددة. ويمكن إنشاء النقابات في نفس الظروف بين الأوروبيين الذين يمارسون المهن الحرة» ويمكن التساؤل عن سبب هذا التفاوت في المعاملة بين الأوروبيين والمغاربة. تقدم لنا المراسلات والتقارير المتبادلة حول الحق النقابي إجابات على هذا السؤال.

السلطات الاستعمارية لما يقرب من عشرين عامًا. يمكننا التساؤل عن أولئك الذين عملوا من أجل الاعتراف بهذا الحق وعن الذين حاولوا إنكاره. ومن المثير للاهتمام معرفة أسباب وحجج كل طرف، وكذلك القيود التي فرضها كل من المعسكرين على الاعتراف بهذا الحق. كما ستتم دراسة وسائل عملهم ودعمهم ومسانداتهم. وإذا كان من الصعب قياس وزن كل معسكر في الاعتراف بالحق النقابي، فسوف نسجل نتائج كل منهما. وسيتم عرض وضع المستفيدين من الحق النقابي كعنصر نضالي من أجل الاعتراف بالحق النقابي في المغرب، فضلاً عن تزايد شعبية حزب الاستقلال لدى الشعب المغربي وعزل السلطان محمد الخامس. كما سيتم دراسة البديل للحق النقابي الذي اقترحتة الإدارة في انتظار الاعتراف به للجميع.

أثار الحق النقابي، على مدى ما يقرب من عقدين، العديد من التقارير والمراسلات داخل دوائر الحماية. ولم يُعترف به للمغاربة إلا في العام 1955، في حين مُنح للأوروبيين منذ عام 1936. لماذا كان لا بد من الانتظار حتى العام 1955 لمنحه للمغاربة؟ كيف يمكن تفسير بطء الاعتراف به لجميع العمال في المغرب، في حين أن هذا الحق معترف به منذ عام 1944 في أقاليم ما وراء البحار؟ سنفصل في القوانين المتعلقة بالنقابات المهنية والمناقشات التي أثارها حتى عام 1945 قبل أن نعرض المشاريع التي اقترحتها السلطات الإدارية التي تعرضت لضغوط من الحركة الوطنية، من أجل توسيع نطاق الحق النقابي ليشمل المغاربة، والترددات المرتبطة بهذا الاعتراف.

### اعتراف يقتصر على الأوروبيين فقط

تم منح الحق النقابي للأوروبيين فقط بموجب ظهير ملكي صادر عام 1936، قبل أن يُحظر صراحةً على المغاربة بموجب ظهير ثان عام 1938. وأثار هذا الظهير الأخير غضب العديد من الأطراف، بما في ذلك النقابات. في انتظار الاعتراف به لجميع العمال، جرت تجربة مثيرة للاهتمام ابتداءً من عام 1944، وهي تجربة مكتب العمل

سياسيًا جديدًا يتضمن إصلاحات من كل نوع. ويختلف هذا النظام، أي الحماية، عن النظام الاستعماري. فهو «اتفاق بين دولة قوية وأخرى ضعيفة، تضمن الأولى أمن الثانية دون تدخل في علاقاتها الخارجية أو حكومتها الداخلية»<sup>2</sup>. في نهاية القرن التاسع عشر، بدت الحماية صيغةً سياسية وقانونية جديدة لترسيخ السيطرة والنفوذ والقوة في ما وراء البحار. هذا النظام طريقة للسيطرة على إقليم أجنبي؛ وهو بديل للاستعمار أقل تكلفة منه، لأنه لا ينطوي على «إنشاء إدارة جديدة تحل محل الإدارة القائمة وتمويلها من قبل القوة الحامية»<sup>3</sup>. ثمة تجاوز نظامين مؤسسيين - نظام الدولة المحمية ونظام الدولة الحامية - واعتراف بالتعددية القانونية. كما أن الحماية، على عكس نظام الاستعمار، مقبولة من قبل الدولة الخاضعة للحماية ومن قبل الرأي العام الفرنسي المؤيد لحقوق الشعوب وحررياتهما.

في إطار هذا النظام الجديد، كانت مسألة العمل تُعالج من قبل دوائر حكومة الحماية. وكانت المؤسسات المسؤولة هي، على التوالي، مكتب العمل التابع لإدارة الشؤون المدنية حتى العام 1922، ومكتب العمل والدراسات الاجتماعية التابع لدائرة شؤون الموظفين والدراسات التشريعية حتى العام 1936، ثم دائرة العمل والشؤون الاجتماعية ضمن مديرية الشؤون الاقتصادية حتى العام 1940، ثم دائرة العمل والشؤون الاجتماعية حتى العام 1946 (من العام 1923 إلى العام 1946، كانت هذه المكاتب أو الدوائر تابعة للأمانة العامة للحماية)، وأخيرًا مديرية العمل والشؤون الاجتماعية من العام 1947 إلى العام 1956. ومع تطور الصناعة وما رافقه من نمو للطبقة العاملة، اكتسبت قضايا العمل أهمية، وأصبحت، حسب حديثها، موضوعاً لدراسات ومناقشات كثيرة إلى هذا الحد أو ذاك. وقد تمت دراسة منح الحق النقابي للمغاربة ومناقشته باستفاضة في إدارات الحماية لمدة تقارب العشرين عامًا.

يمكن أن نتساءل كيف انتقلنا من حق النقابة الممنوح للأوروبيين فقط إلى حق النقابة الممنوح للجميع. والسؤال أيضًا هو ماذا يغطي هذا الحق، وما هي لوائحه، ومن يشمل. نحن نعلم أن المناقشات شغلت

كان الاعتراف بالحق النقابي في المغرب موضوع نقاشات مديدة طويلة زهاء عشرين عامًا، من العام 1936 إلى العام 1955. لذا من المفاجئ ملاحظة أنه لم يُثر سوى القليل من الدراسات. أولى أوبر عياش، أستاذ التاريخ والجغرافيا، وكذلك المنظم والمسؤول في الاتحاد العام للنقابات المغرب المتحدة، باهتماما النقابات من زاوية الحركة النقابية وليس من منظور القانون النقابي<sup>1</sup>.

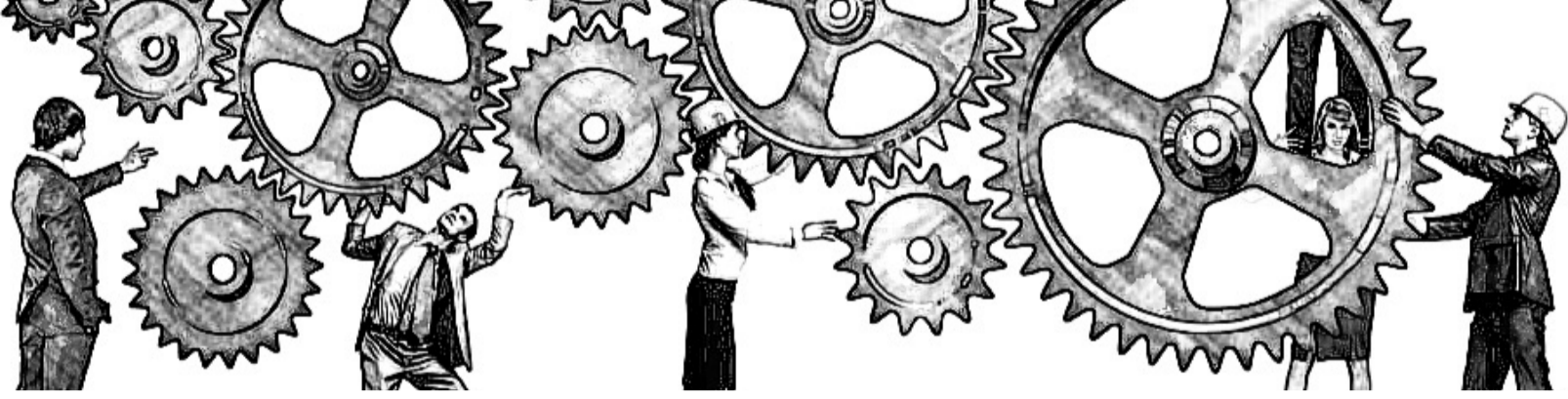
القانون النقابي هو الذي يُطبق على النقابات. يُمثل القانون الفرنسي الصادر في 21 مارس 1884 بشأن إنشاء النقابات المهنية مرجعاً للمستعمرين المستقرين حديثاً في المغرب والذين يطالبون بطبيعة الحال بالحق في إنشاء نقابات مهنية في بلدتهم المضيف الجديد.

القانون النقابي في المغرب قانون يعبر عن أيديولوجية وتمييز بين الأوروبيين والمغاربة من قبل القوة الحامية. ويستند منحه إلى تمثيلات سلطات المتروبول ونظام الحماية والمعمرين عن السكان الأصليين المغاربة. ولذلك، من المثير للاهتمام دراسته. كما أنه يشهد على تطور العقليات والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المغرب وخارجه، ويتشكل تحت ضغط هذه العناصر.

تتناول هذه الدراسة القانون النقابي كما يظهر من المحفوظات الموجودة في مركز المحفوظات الدبلوماسية في نانت، ووزارة الشؤون الخارجية في لا كورنوف، والمحفوظات الوطنية المغربية في الرباط. وتعود الوثائق التي تم الرجوع إليها إلى مختلف إدارات الحماية وموظفيها وإلى المتروبول. وبالتالي، فإن وجهة النظر هي تلك التي أوردها سلطات الإقامة أو في المتروبول؛ ومن ثمة، فإنها مغلوطة ومنحازة.

تسعى هذه الدراسة إلى إظهار تطور هذا القانون. وبذلك، تسلط الضوء على مختلف الفاعلين الذين أسهموا في ظهوره أو تراجعهم، والمناقشات التي رافقت الاعتراف بهذا الحق.

تؤسس المعاهدة المبرمة بين فرنسا والمغرب في 30 مارس 1912 نظامًا



مكتب مخصص لهم، وهو المكتب المغربي للعمل؛ وكان هذا المكتب مكلّفًا بالدفاع عن مصالحهم المهنية وتعريفهم بالحق النقابي يتبع ...

## إحالات

1Albert Ayache, Le mouvement syndical au Maroc, Paris, L'Harmattan, coll. « Racines du de colonisation ? », 3 vol., 1982

2Henri Brunschwig, « Colonisation-Décolonisation, Essai sur le vocabulaire usuel de la politique coloniale », Cahiers d'études 54-africaines, vol. 1, no 1, 1960, p. 44

3Annie Deperchin et Farid Lekeal, « Le protectorat, alternative à la colonie ou modalité de colonisation ? », Cléo@Themis, no 4, 2011

4Dahir, règle juridique dans le domaine législatif ou réglementaire, expression du pouvoir du Souverain

149/5CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, correspondance de la CGT Paris datée du 9 août 1938 transmise par le ministère des Affaires étrangères Afrique-Levant au DRG

149/6CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, dahir du 24 décembre 1936 sur les syndicats professionnels

7BOM, no 1262 du 1er janvier 1937, dahir du 24 décembre 1936, exposé des motifs

8BOM, no 1342 du 15 juillet 1938, dahir du 24 juin 1938 complétant la législation sur les associations et sur les syndicats professionnels

9Traité conclu entre la France et le Maroc, le 30 mars 1912, pour l'Organisation du Protectorat français dans l'Empire chérifien

149/10CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, dahir du 24 juin 1938 complétant la législation sur les associations et sur les syndicats professionnels

147/11CADN, Protectorat Maroc, 2MA/1 Secrétariat général du Protectorat, circulaire du Grand Vizir à destination des pachas et des caïds, 6 juillet 1938

149/12CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, ordre du jour de la commission administrative de l'USCM du 24 juillet 1938 à Casablanca

149/13CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, ordre du jour de la commission administrative de l'USCM, Casablanca, 24 juillet 1938

149/14CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, direction de la Sécurité publique (Service de police générale), note de renseignements, origine : Casablanca, objet : dahir du 24 juin 1938, 9 août 1938

149/15CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, copie de la note de la CGT datée du 9 août 1938, adressée au ministère des Affaires étrangères, et transmise au DRG

149/16CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, Travail du 15 août 1938

149/17CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, direction de la Sécurité publique (Service de police générale), note de renseignements du 9 août 1938, origine : Casablanca, objet : dahir du 24 juin 1938

18Contrat conclu entre un propriétaire terrien et un khammès ou métayer au quint, c'est-à-dire ayant droit à un cinquième de la production

149/19CADN, Protectorat Maroc, 1MA/10 Cabinet du DRG, service du Travail, note au sujet de la reprise de l'activité syndicale au Maroc, Rabat, 6 août 1943

وبما أنه في حالة الحرب سيتعين عليهم، مثل الفرنسيين، أن يغادروا حاملين حقائبهم على ظهورهم، أعتقد أنه من العدل أن يتمتعوا هم أيضًا بالحق في الدفاع عن أنفسهم ضد المستغلين الذين سُلّموا إليهم مقيدي الأيدي والأرجل16». لكن أيا من الحجج المقدمة تزحزح موقف سلطات الإقامة.

عبر أرباب العمل في المغرب، الطرف آخر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عن رأيهم في هذه المسألة عبر ممثليهم الذين يشغلون مقاعد في غرف التجارة والصناعة ولجنة الصناعيين المغاربة. عارض معظمهم منح الحق النقابي للمغاربة لأنه سيشكل انتهاكاً لسلطتهم المطلقة داخل المؤسسة. هذا الرفض له عواقب وخيمة على النقابات، فهو يحرمها من أعضاء محتملين، مما لا يمكن إلا أن يضعها في مواجهة أرباب العمل ويغذي قائمة الخلافات الطويلة بالفعل بين هذين الطرفين.

أما بالنسبة للأوساط المحلية، فهي، وفقاً لمذكرة استخباراتية تتعلق بمدينة الدار البيضاء صادرة عن إدارة الأمن العام، غير راضية؛ فلم يعد بإمكانها الدفاع عن مطالبها وأجورها بواسطة التجمعات المهنية. ويزيد من استيائها أن بعض أرباب العمل قد فصلوا الاجراء المغربية المنتمين إلى نقابة الاتحاد العام للعمل17.CGT.

يُعدّ الظهير الصادر عام 1938 مثلاً على تشريع قائم على تصور للسكان الأصليين، الذين تعتبرهم كل من السلطات والمعمرين غير متطورين بما فيه الكفاية. كما يرى هؤلاء السكان الأصليون النقابة كوسيلة لمعارضة أرباب عملهم، ولا يقتصرون على دراسة مصالحهم المهنية والدفاع عنها، بل يضيفون إليها مطالب وطنية. تخيف هذه المطالب الأخيرة السلطات بقدر ما تخيف المعمرين، المدعويين للعمل مع السكان الأصليين، وتثير مخاوف بشأن مصالح ممثلي القوة الحامية.

لم يدخل التغيير في موقف الإدارة، الذي جسده ظهير العام 1938، حيز التنفيذ لأن السلطات سمحت بعد عام 1938 بنقابات تضم مغاربة. اقتضت حركة الانضمام غير القانوني هذه على المؤسسات والمهن التي يتعامل فيها المغاربة مع الأوروبيين. في المقابل، في القطاعات التي لا يوجد فيها وجود أوروبي (الحرف التقليدية، نظام الخماسة18)، يتم تجاهل النقابات. وينطبق الأمر نفسه على الطبقة العاملة الريفية.

أدت الحرب إلى توقف نشاط النقابات. وابتداءً من أغسطس 1943، استؤنف نشاطها، حيث طلب من السلطات أن تضع تحت تصرفها المقرات التي كانت متاحة لها سابقاً19. أما المغاربة، الذين كانوا لا يزالون محرومين نظرياً من الحق النقابي، فقد أتاحت لهم حينها إمكانية التوجه إلى

(USCM) في الدار البيضاء في 24 يوليو 1938، وكان جدول أعمالها يتناول أهداف ومخاطر ظهير 1938، وأكدت أن هذا الظهير «ضربة قوية تهدف إلى تحطيم كل نشاطها [نشاط المنظمات النقابية] وإفساد مصداقيتها لدى العمال المغاربة الذين من واجبا الدفاع عنهم وحمايتهم [...] بسبب وضعهم الاجتماعي الذي يقترب من الانحطاط»12. كما أن من شأنه أن يعزز «الاختلافات [...] التي كان من المفترض أن تختفي في المجتمع النقابي بين العمال الأوروبيين والمغاربة». وتحذر هذه اللجنة نفسها حكومة الحماية، موضحة أن المغاربة، وقد بات متعذراً حصولهم على الحماية من النقابات، «لن يترددوا في اللجوء إلى المنظمات الوطنية» وأن الحكومة وحدها ستتحمل المسؤولية في حالة حدوث اضطرابات أو صعوبات سياسية13. وعلى عكس السلطات الاستعمارية التي لا تريد سماع أي شيء، كان أعضاء اللجنة يدركون عواقب عدم الاعتراف بالحق النقابي للمغاربة. فهم يتوقعون أن يصبح الشعب المغربي المحبط متجاوباً مع المطالب الوطنية وأن يتعد عن نقاباتهم.

قررت هذه اللجنة أخيراً عقد مؤتمر استثنائي لاتحاد نقابات المغرب المتحدة (USCM) يومي 14 و15 أغسطس 1938 في الدار البيضاء، والذي سيحدد الموقف الذي يجب اتخاذه إزاء حظر الحق النقابي على السكان الأصليين. وتشير المعلومات الاستخباراتية إلى احتمال ظهور اتجاهين: إلغاء ظهير 1938 أو تعديله بما في ذلك تخفيف العقوبات المنصوص عليها14.

كما أوضح الاتحاد العام للعمل CGT لوزارة الشؤون الخارجية أن ظهير 1938 غير قانوني لأنه يتعارض مع الجزء الثالث عشر من معاهدة فرساي التي «تؤكد في ديباجتها مبدأ الحرية النقابية وتتعترف في مادتها 427 بالحق في تكوين الجمعيات لأي غرض لا يتعارض مع القوانين، سواء بالنسبة للموظفين أو لأرباب العمل»15. كما تدعي اتحاد نقابات المغرب المتحدة أن النقابات توفر للعمال المغاربة ظروف معيشية طبيعية، وبالتالي تجعلهم «يجبون فرنسا ويسرعون في سحق العدو»، لكن السلطات الإدارية لا تبدو مستعدة لهذه الحجة القوية. علاوة على ذلك، وفقاً لاتحاد العام للعمل (CGT)، فإن عدم الاعتراف بالحق النقابي للمغاربة قد يدفعهم نحو الأحزاب الوطنية التي ستحظى عندئذ بكتلة من العمال ونفوذ ستستخدمه لمواجهة إجراءات السلطات في المغرب.

يستخدم الأمين العام لنقابة موظفي التجارة، روبرت ريفستيك، حجة أخرى لتبرير منح الحق النقابي للمغاربة، ويخاطب المفوض المقيم العام (CRG)، الجنرال نوغيس، بالعبارات التالية: «بما أن مصير سكان هذا البلد الأصليين قد حُسم هكذا،

يقتصر هذا الحق النقابي على الأوروبيين بحجة أن هؤلاء العمال الأوروبيين الذين يؤدون نفس العمل يمثلون «عنصرًا متجانسًا بما يكفي لتشكيل تجمعات ذات طبيعة خاصة في ظل نظام مناسب، يكون هدفها الحصري دراسة مصالح مهنتهم أو حرفتهم والدفاع عنها»7. تسعى سلطات الحماية إلى إرضاء الأوروبيين الذين يتمتعون عموماً بهذا الحق في بلدانهم الأصلية؛ فهي تحاول جذب عناصر إلى المغرب تساهم في تنمية البلد الاقتصادية.

لم يُمنح هذا الحق للعمال المغاربة. في الواقع، تخشاهم هذه الإدارة وترفض منحهم سلطة تفاوضية قد تُستخدم، في رأيها، كوسيلة لعرقلة ومعارضة أرباب العمل وليس كوسيلة للدفاع عن مصالحهم المهنية.

على الرغم من هذا القيد، انضم المغاربة إلى النقابات؛ وتم تنظيمهم بشكل أساسي من قبل الاتحاد العام للعمل CGT. أبدت الإدارة تسامحاً كبيراً حتى عام 1938. لكن الظهير الصادر في 24 يونيو 1938 غيّر موقف الإدارة بقدر ما أنه يحظر صراحةً على المغاربة الانضمام إلى النقابات ويصاحب هذا الحظر بعقوبات جنائية. تُفرض عقوبة السجن لمدة تتراوح بين 5 أيام و3 أشهر وغرامة تتراوح بين 5 و300 فرنك على السكان الأصليين الذين ينضمون إلى جمعية مؤسسة بشكل غير قانوني أو إلى نقابة. وتُفرض العقوبات نفسها على من «يشرع أو يحاول ضم رعايا مغاربة إلى المنظمات التي يستهدفها الظهير»8. العقوبات رادعة عندما يكسب المرء بالكاد ما يكفيه للعيش. ويوضح بيان الدواعي أسباب هذا الحظر: فمن خلال الانضمام إلى النقابات، يخرج المغاربة عن سلطة المخزن وسلطة السلطان. ومع ذلك، لا يمكن للإدارة أن تسمح بمساس هيبه السلطان بهذه الطريقة. في الواقع، تنص الفقرة 2 من المادة الأولى من معاهدة عام 1912 على أن «هذا النظام سيحافظ على الوضع الديني، واحترام السلطان وهيبته التقليدية»9. وبذلك، تهدف سلطات الحماية من خلال هذا الظهير الصادر عام 1938 إلى «ضمان الالتزام الفعال بالقانون»10. كما تسعى إلى حماية نفسها من أي حركة احتجاجية مستقبلية يمكن تجنيد أعضائها بسهولة من داخل النقابات.

من جانبه، كان الصدر الاعظم عازماً هو الآخر على فرض احترام هذا الحظر؛ حيث دعا في يوليو 1938 الباشا والقياد إلى توخي أقصى درجات اليقظة من خلال إجراء تحقيقات وإبلاغه بأسماء المغاربة الذين انضموا إلى نقابات أوروبية حتى يتسنى له اتخاذ الإجراءات اللازمة11.

لم تتأخر رد فعل النقابات على الظهير الصادر عام 1938. فقد اجتمعت اللجنة الإدارية لاتحاد نقابات المغرب المتحدة